62

ضوء مصباح شرح
اولو یعقوب زاجنکدر

١

287

٢١٥
٢١٠٥٩٩

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الضوء = تلخیص مفتاح
مؤلف تاج الدین زوزنی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (٢١٥) از کتب اهدائی: حکیم زاده

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
٢١٠٥٩٩

62

ضوء مصباح شرح اولو یعقوب زاده نکدر

١

287

۲۱۵
۲۱۰۵۹۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب: الضوء = تلخیص مفتاح
مؤلف: تاج الدین زوزنی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۲۱۵) از کتب اهدائی: حکیم زاده
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۵۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر
ويتوفر على نشره السنة البادي والحاضر حمد الله تعالى
بجواهر اياديه التي اشرقت في ظلم الدياجير
تباشيرها واصباحها واستنارت على صفحات
الايام غررها واوضاحها حمدا يربط اوابد
العتيد من سوابقها ويمتري اخلاف المزيد من
لواحقها ثم الصلاة على المستقل باعباء الرسالة
المتوشح برداء المجد والسيادة محمد المبعوث من نبعة
البطحاء المعجز بفصاحة مصاقع الخطباء من العرب
العرباء غبر في وجه كل بليغ شقاشق الهادرة وفت
في عضد كل منطيق حقائق النادرة وعلى آله واصحابه
مصابيح الظلم ومجاديح الكرم فان نوع الادب
في عيون

على كثرة شجونه وتشعب فنونه نوع عز وتأبى على
الطلبة مرامه واستعصى زمامه يعطس بانف
شامخ من الاباء وينبو بعطف جامح من الاستعصاء
على انه في زماننا مطموس المعالم مخفوض الدعائم
عفت رسومه واندرست صواه وانتكثت قواه
وتضعضعت بنيانه واشرف على الدروس دره
ولم يبق من حزبه الا قوم يبلج عجمي كان لم يكن بين
الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
وقد كنت ايام الحداثة وعنفوان الصبى قد القف
على سواد من طالبيه واختلف في جم غفير من ذويه
مع قلة بضاعتي في الصناعة وخيبة قدحي
في البراعة يظنون وبعض الظن اثم ان عندي

صُبابَةٌ من اَقداحِ ادوٍ وفود نُغَيهم من قداحه يتبادرون
على الاختلاف اليّ ويتشافون للاقتباس بين
يديّ ويواظبون على الاعتكاف حول بيتي ابدًا
ويكلّفون امرها ولذا يركبون كلّ صعبٍ وذلولٍ
في تحصيل مرامهم اي ركوب وشرّ ما يجنيهم
اليحة عن توب هذا وقد الحّوا على بشوافع الاقتراح
واستعوا اليّ بالابرام وا الحاح ان اجمع لهم مجلّة في
صنف الاعراب مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصول
والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة و
اعتل عليهم بالاوقات والاجلة واخادعهم عما لوّوا
اليه اخادع الالتماس واواعدهم من يوم ضرب
اخماس لاسداس علما مني بان دون مرامهم خرط

القتاد

القتاد وتجشّم عرق القربة منه ما أتاد فلم انقل
السّواد ولم اتفقّ منه ما ابا فلما لم يرتدعوا
عن سؤالهم ولم اجد بدًّا من تحقيق آمالهم وجهت
ركابي شطر مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين
مآربهم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت
فيه من القواعد ما يفتح الغلق وضبطت من الشوارد
ما يسيغ الشرق الا ان العوائق عاقتني عن تنقيحه
وتشذيبه والريادات تطّعني عن تصحيحه وتهذيبه
فلم انقل السواد ولم اتفق منه ما اتاد وقد سوّلوا
لي انتساخ صواد من اقلامهم وسلوا واستعجلوا في
فاستملوا وطاردت الاجزاء فيما بينهم بتواردٍ مهما و
خوافيها وشاعت عوارض التقم والاعتلال
فيها يحرفون الكلم عن مواضعه ويصحّفون في مبانيه

ومقاطعه فمن متصرف فيها بالزيادة والنقصان
نقصًا وهدمًا ومن مفوّق نحو اسهم القدح و
الطعن اكلا وذمًّا جزاء سنمار حين بنى الخورنق
للنعمان وتلك لعمري من خطيئات لقمان فما خطيئة
بغير الابؤس من هذا الغوير وأحلبت لا بتبيّن الاديم
من كل كبير وعوير ولم ازل احدث نفسي بان اراب
ما انشعب من صدوع عمره وانفطر واقوم ما انعرج
من كعوبه وانأطر هيهات قد انهض الفتق واتسع
على الراقع الخرق ومن لي بكسر هذا الجرف الهائر
او تظليل الخم بالاثلاث في الهواجر وقد ضيعت
اللبن في الصيف وسبقت قوارع العذل مضارب
السيف فمن كيه بعره وطويت على غره وهلم جرا
الى الان ووردت ماء مدين الفضائل ووفدت

على محط عز قوب رحال الافاضل مولاي الشيخ الامام
ملجاء الانام كاشف اسرار الحقائق منشئ اللطائف
والدقائق ناشر الوية المعقول والمنقول عامر
ابنية الفروع والاصول ممهد القواعد العقلية
مبين الاحكام الدينية برهان الحق والدين
حجة الاسلام والمسلمين قدوة العلماء المتبحرين
علم الهدى استاذ الدنيا لازالت رباع العلوم
بلطائف نكته ماهولة وارحام الحكم بسوالف فكره
مبلولة غنيت زهر مناقبه عن وسم وكرم عمره ماثره
عن طوق التلقيب والتوصيف بل الاوصاف تتقنا
دون جنابه والالقاب تتزين وتتحلى بما انه
مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد
فلحظ الى بعين الاعظام والاجلال ومن فرط

على جناح الاكرام والاجلال وتواترت الي شوارد
فوائده وتناثرت على فرائد قلائده وكنت
اهتدي بانواره واغترف من تيار بحاره واسترق
اليه روائع فقره واستطلع لوامع فكره وانتقد مفقودي
من بدائع حكمه واظفر بمنشودي من جوامع كلمه
اوابدا اذا انفقن وانس قلائدا اذا انتقن فرائد
ولم ازل التقط من لفظه ما هو الدر المنثور والدري
المنثور والسحر الحلال والماء الزلال الى ان اشار
الي ان اجيل قداح نظري في ذلك الكتاب لانتخل
ما فيه وامتخض زبدة معانيه والتقط روائع
نكته وعيونه وافتلذ الاناسي من عيونه مشتملا
على وتيرة الايجاز والاختصار صارفا توجهي عن
الاطالة والاكثار مصرحا عن محض اللباب

معرضا

معرضا عن التعرض لما ليس من مسائل الكتاب فتلقيت
اشارته بالامتثال والانقياد واستوفت في مطا
وعته علالة الجد والاجتهاد وتصديت
لتسويد هذه الاجزاء فصرفت عنان طوع بلا تلبية لدعوته
واوفدتها الى حضرته لكنني راجيا من قبوله بعين
الاقبال وترتيبي من ملامح نظره براداء
برداء العز والجلال والله تعالى
ولي التوفيق وتحقيق الامنية
حقيق وهو حسبنا
ونعم
المعين

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

الضوء نالو سرور در رفیع لاهل الفضل نور
کتاب اسم ضوء ولکن بنابر بدر

[illegible]

قلنا ان مثل عبد الله وغيره اولى [illegible]
[illegible] الا تبلى الزيادة
والفقها [illegible] والفقه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أما بعد حمد الله أما كلمة فيها معنى الشرط
فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه
قولهم أما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء
فزيد منطلق وإنما زحلفت الفاء إلى الخبر كراهة
أن يتوالى حرفا الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها
معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها إلا الاسم
وتستعمل في الكلام على وجهين أحدهما أن تستعمل
للتفصيل أما جملة على طريق الاستئناف كما تقول
جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما خالد
فأهنته وأما بشر فقد أعرضت عنه والثاني
أن يستعملها المتكلم آخذا في كلام مستأنف

من غير أن تتقدمها كلام ومنه ما يأتي في أوائل الكتب
وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف المضاف إليه
ويبنى على الضم وتسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف إليه
فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه أما
عند سيبويه وجميع النحويين لأنها نائبة عن الفعل
تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز أن يعمل فيه أردت
على معنى أردت بعد الفراغ من حمد الله تعالى أن
أنظم ولا أنظم على معنى أردت أن أنظم بعد
الفراغ من حمد الله لأن أن تقطع ما بعدها عن
العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في أما
اليوم فإني خارج أن يعمل في الظرف خارج و
جعله منصوبا بأما وذلك لأنهم إذا كانوا
يمنعون تقديم معمولات عليها فهم لتقديم معمول

معمولها عليها أمنع وأما إذا قلت أما اليوم فأنا
خارج فأنت بالخيار إن شئت أعملت ما وإن
شئت أعملت خارجاً لعدم المانع وإذا قلت أما
زيداً فأنا ضارب لم تعمل في زيد إلا ضارب لأنك لما
لا تعمل في المفعول به وإذا قلت أما زيداً فإني ضارب
فالمسألة ممتنعة عند جميع النحويين إلا أبي العباس
المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب وجعل لأما
خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقله
بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول أبي الدرداء
رضي الله عنه أما بادئ بدء فإني أحمد الله مما يعضد هذا
فإن انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن في أحمد
والعامل فيه أحمد فقد عمل مع وقوعه في خبر إن فيما تقدمها
ولا يمكن أن يجعل العامل في الحال أما لأنها لا تعمل

إلا في الظروف وفاقاً ولإعمال المظنة مانع آخر
وهي وقوعه في صلة أن وشيء مما في حيزها لا يتقدمها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح
باستعمالهما والفساد بإهمالهما فإن الملح إن استعمل
في الطعام صلح وإلا فسد وكذا النحو إن استعمل في
الكلام نحو ضرب زيد عمراً برفع الفاعل ونصب
المفعول صلح الكلام وصار منتفعاً به في فهم المراد
وإذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول
فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل مجرور على أنه
بدل من الله ولا يجوز أن يكون وصفاً لله لكون الإضافة
إضافة غير محضة لأنها إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله
على معنى أنه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام

ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفاً
او تنكيراً بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد
قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة
لكونه نكرة في تقدير الانفصال بمعنى لا يقال اضافة
اسم الفاعل انما تكون غير محضة اذا اريد به الحال
او الاستقبال فتكون في حكم الانفصال اما اذا
قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيد امس
او زمان مستمر نحو مالك العبيد كانت الاضافة
حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعله
النحو في الكلام كالملح في الطعام شئ قد وجد
قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول

هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل
ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل
عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه
قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من
الافعال القلوب المستدعية للمفعولين لامتناع الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو الكاف وحده
في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع
المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى
الكلام واذا اعمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم
الاقتصار وهو ممتنع وجب ان يكون عاملا
في الاول وان لم يكن اضافته غير محضة وهذا مثل
قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت

اجعل جاعل هنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله
تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف
منصوب المحل على الحال من النحو وذا المفعول
الثاني فيتأتى لك جعل اضافة محضة معرفة
قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه
يكاد تستقيما من جهة المعنى ولا انتصاب جاعل
على الحال او على المدح ولا يتقاعد على انه خبر
مبتداء محذوف وجه قوله مؤيد الاسلام
مجرور على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا
قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله
لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع ما فيها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للازال ومسعودا

بدلا منه اي لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه لازال
قوله لما استظهر اي حفظ وقرا عن ظهر
القلب ولما ههنا ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى
الجملة بعدها والعامل فيها اردت ايجاده اي
اردت تلخيصه وقت استظهاره والجملة اعني اردت
مع ما عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية لان اي فان
الولد الاعز مراد بمعنى تلخيصا او مريدا تلخيصه
واضافة المختصر الى الاقناع تشير ان تكون من قبيل
اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم
كما في قولهم زيد ذات مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم
والضمير المجرور المتصل في يحفظه جاز ان يعود الى الولد
فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول
متروك اي بحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر

فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر
الفاعل متروك قوله واحاط عفره دائره حفظا انتصاب
على انه تمييز اي احاط حفظه عفره دائره وكذا انتصاب
معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا
كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول
والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسده مستحصل
او كائن ومن النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف
مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول
او من الضمير المستكن في فيه ههنا والعامل فيه اتقن
او الظرف المستقر اعني فيه كان المعنى اتقن الذي
حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو ان كان
حالا لا انه يعني غناء التمييز في رفع الابهام لان من
فيه للبيان فان قلت اي فرق بينه في دفع الابهام

ههنا وبين التمييز بعد اعني معنى ولفظا قلت
الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن
في اسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز
هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع
الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون
باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل
لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله
ان المظ اي اطعمه واذيقه والتلمظ تتبع اللسان
بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل اذ هو من
لوازمه قوله واجر المدقق الحبر في الاصل واحد
احبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح
والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح

قوله حتى يعلق بطبعه من لفظة الحلو من لفظه
ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما تنفي ولا يجوز
هنا ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن لان شيئا مما
في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول قوله
فوجدت اكثرها تعاورا التقاور والتداول
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما
بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة ما فيها من
اشياء المعادة وانتصاب كراهة على انها مفعول لها
وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل
متروك اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت
عن كل منها ما نكرر اي عن كل واحد منها والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا

اتينا

12

آتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدر ومنه والمتكرر
فيه ضمير كل اي نفيت عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون
موصولة لان المنفي هو التكرر دون المتكرر
قوله استثقالا للمعاد وانتصاب استثقالا
واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه والمراد
بالمعاد المكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول
كمثل ما تقدم والمفاد اسم مفعول والمراد به الطيب المقدم
ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه
واللام للجنس قوله غير مدخر انتصاب غير
على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجانب
مدخر بالدال والذال والذال المدغم فيه منقلبة
من تاء الافتعال ومثله اذكر واذكر وقد حكي البيان

اقول فيه نظر لان استثقال الشيء عدة ثقيلا ولا استقلال ... المفاد في الصواب ان يقال المفاد مصدر والالف واللام بدل من المضاف اليه اي استثقالا لاعادة المكرر ... لاعادة المكرر ... [illegible]

ايضا نحو اذ ذكر قوله الا ما ند محل
ما الموصول هنا اما منصوب على الاستثناء
او على البدل من ذكر شئ اي لم احو اذ ذكر ما ند
بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شئ
او من مسائلها ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل
بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل ما في قوله الا ما كان
بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية
من شيئا قوله ويقتفي اي يغتنم والمغانم
جمع الغنائم واضافته الى الآثار من باب خاتم فضة
اي مغانم من آثار لان المغانم هي الآثار اي الثمرات
الحاصلة منه قوله وكره من كر الطائر جناحيه
اذا ضمها اليه للوقوع وانقض الباب الاول
في الاصطلاحات النحوية كل لفظة دلت

على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كالجنس هنا
غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الا
فراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون
للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود
احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال
الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي
هي العقد والاشارة والنصبة والخط وقد اعترض
بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ
واجيب بان اللفظة تشمل ما كان ملفوظا به
حقيقة وما كان ملفوظا به حكما والمنوي في
زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة وهو
ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك

من الحامل القيد الثاني كونها دالة على معنى
وقد احترز به عن الدوال المشاركة للكلمة في كونها
لفظا وذلك نحو بحب وحبق وغير ذلك
من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد
من القيدين اعني اللفظة والدلالة ينبغي ان يكون
كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها
فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة
هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه
يدل على معنيين التعريف والذكورة مع الآدمية
فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري
في حواشيه فان قلت اليس قد خرج امثال
هذا بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة قلنا

ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم و
اتصاله به ومجاوزة العامل اياه الى ما يليه قد
نزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق
اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك
بقوله لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا
عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت وضربا
ونحوها مما يجري فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن
في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ
مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى
مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل
يعد كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف
والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله والكلمة

الواحد لا يكون معربة باعرابين ولانك انه اذا كان
علماً كان معناه متحداً فاذا افراد المعنى مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا فلا يكون الغرض لافراد المعنى
مغنيا عن الغرض لافراد اللفظ فلا بد من اثناء
المؤذن بالافراد في اللفظة احترازا عن مثل عبد الله
وقوله حين قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم
الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق
المطابقة والثاني يشمل التعريف والتنكير الطاريان
عليه وكذا الفعل الدال على الحدث والزمان
غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه
بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان
لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة
او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا
كلام

فيه فان قلت اليست المعنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم في معنى ذا التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد
فانه اذا افاد على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا
اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم
جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى
الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز
عنه وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله
لفظة القيد الرابع كونه خصوصا الدلالة بالوضع قالوا انه
احتراز عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم مشموم
للمشئوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل
انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا با
الوضع وكذا أح أح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا

لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل
ان يقول على الاول ان الحرف لا يخلو اما ان يكون
له دلالة على معنى ما او لا فان كان الاول
فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته
اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا في
مستشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه
ان الحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم المعنى
وليس تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه
ولا بالطبع ايضا لان قوله مستشوم لا يدل بالطبع على
المعنى بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم
حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ
خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى

وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
وقع خبر المبتدا متضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا
تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبرها
وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف
كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار
سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله
او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني
فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث
الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا
لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء
في الخبر ابدا انا بان استحقاق اللفظة لتسمية كلمة

انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان
استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان
حتى لو لم يات لما استحق لا قطعا ولو ترك الفاء لما افاد
الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب
قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع كثرة
يتناول العشرة فما فوقها الكلمات جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلثة قوله وهي ثلثة انواع
اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة
اما ان تكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة
الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث يكون الاعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني
هو الحرف وقد قال الكل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني
هو الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لم تقترن والاول هو
الفعل والثاني الاسم

17

ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الجواب به وعلى هذا يلزمهم
ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحرف قوله
الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث
عنه ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالا
سماء اللازمة للظرفية اذ دفعه بقوله او كان في معنى ما يحدث
عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى
وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى
ما يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان
المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت
اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس مكان جلوس
زيد فالوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
واتسع المكان وفي ايراده اذ من قبيل هذا نظر لانها لا تلزم
الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فجاز اذا تقول

زيدا اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدأ او خبرا وانشد
غير وبعد غد بالحق نفسي من غد اذ راح اصحابي
ولست براح فالوا اذا ههنا عمرو والجا على البدلية
من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل
لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذكر
مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال الله وغيره
وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال المخصوصة بمعنى
اسكت ومه بمعنى كفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناها
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يتأتى الا
خبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء
الافعال والجواب انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك يجوز منهم فان هذه الاسماء

موضوعة مواضع مصادرها سادة مسد افعالها فاذا قلت
صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك
ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر
النحويون بانه اسم الفعل قصدا للمسافة والا فهو اسم
للمصدر في الحقيقة وهو الذي يحقق اسميته وقديما كان
يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص من قول ابي
اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين انه حرف موضوع موضع
الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت
والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن
فاذا لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى
ما يحدث عنه واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة
الحديث عنه ليست من الفصول المقومة للاسم ولا من

لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث
عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدونهما واحدهما انما
التعريف باحد السببين عرفونا سابقا لما فيه من
النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول
الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت
والمكان مطلقا مما يستشعر الضعف من وراء الا
عتراض فان اسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الو
قت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد
مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه
محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا فظهر
انها ليست في معنى ما حدث عنه فان قلت

اذا كانت في معنى الوقت والمكان مقيدين بالقيد المذكور
فقد اشتملت على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح
ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون
عامة الافعال اسما لكونها مشتملة على معنى المصدر و
المصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم و
الجهل اراد بهذا المثال الذي ان منه بان الاسم ينقسم الى
عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد والى معنى
وهو الذي لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كا
لعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته
اللفظية دخول الالف واللام انما اختص دخولهما
بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف
ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدل على
معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

مما لا يعتد به لقلته وندرته والذي نجمعه علي اد
خالهما علي تقضع ما هو فعل مضارع انزراهما في
الصفات بمعني الذي نحو الضارب غلامه زيد
فاستعملهما علي هذا المعني قوله وحرف الجر
انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر
انما دخل علي الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدي بانفسها
الي الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك
فامتنع دخولها الا علي الاسماء بعد مجي فعل لفظا او
تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها
الا علي الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر
لا يقال ان الجر قد تدخل الفعل لو قوعه مضافا اليه
لاسما الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل
في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله

مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا انا نقول
ان الاعراب له اعتبارات ثلث ان يظهر صورة و
تقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر
صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت
بالقاضي وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي
كان الاسم المبني في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة نحو مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول
الجر المستفاد من العامل يمتنع في الفعل علي الوجهين الا
ولين دون الثالث والعبرة في الاعراب بالاولين
دون الثالث الا تري انهم حكموا علي مثل من وما والذي
وغيرها بانه مبني مع كونه في البنية مرفوع المحل او منصوبة
او مجرورة فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل
لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص

الحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلام اما فرقا
بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد
وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه
لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في
نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه اطلب
السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك
لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف
اليه في نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكنا حينئذ
وايضا فانه لا يتصور الا في الاسم واما التنوين
اللاحقة قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو
جريرا اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت
لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا بالالف فحذفت
حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي

الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم الا
عماق خاوي المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه
التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص
الاسم ارادوا الثلاثة الاول دون الاخرين قوله
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات نحو ما ذكره العلامة وغيره وهو ما دل
على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها
دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع
لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل
الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع
دخوله الا على الماضي او المضارع ومنها
دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما
بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع

الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف
زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو
لم يخرج ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل
لاختصاص الجزم به اختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء
من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة
نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن
المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المص
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به
الضمير المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ
لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا يرى انك اذا قلت
ضرب وضربا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل

شيء

شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال
ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح النحوي لان الحس
يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا
بها عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل
اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت
بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك
وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك
اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب
عنده على ما سيجيء من بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد تتصل
بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا امثلا وهو علامة الفعل
والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا
نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر مستكنة
هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف

في اياك وهاك وارايتك والتاء في انت وانما اسند هما
الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضماير
لفاعليها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها
كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم و
يا قوم صه ونحوهما ولانك ان اسندها اليها استكن
فيهما كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو
ابدا ان بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا على احد الثلث ويلات الثلث ومن الحق تاء التا
نيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص
بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل
نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة في الاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما

قوله وله ثلثة امثلة المفتوح الاخر ويسمى الماضي
والماضي هو الدال على قران حدث بزمان قبل زمانك
وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل
والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها
فبالحري ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة
والاصل في البناء السكون فهو انه له ادنى مشابهة
بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول
مررت برجل قايم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي
لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع
لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب
والماضي لما كانت مضارعة غير تامة لم يعرب
ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون

الى الحركة والاصل لما لم يضارع بوجه ما ترك
على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات
لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض
ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت
من اصول التصريفات الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء اذا تحركتا الفا
والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر
نحو ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن عند
لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي اربع حركات
فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل
كالجزء من الفعل على ما سيجيء واما الضم فعند
الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها

مضموم ابدا **قوله** والثاني ما يتعاقب على اوله
الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد على
اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين الماضي
والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا
حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا
على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف
بالزيادة حرفي المد واللين لكثرة دورها في الكلام
اذ الكلام لا يخلو عنها او بعضها اعني الحركات
فعمدوا الى الالف فحركوها ليتأتى الابتداء بها
واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا ولانها
في الاصل اخف فاستوثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا
الى الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاتباع .

لان الواو ربما يقع والًا فلو زيدت عليها واو اخرى
ثم دخلت الواو العاطفة لادّى الى اجتماع الامثال
وكانت تشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها
كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه وجعلوها علامة للخطاب والتانيث
في الماضي ولم يمكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لا
لتباس الفعل المبني للفاعل ولا كسرها ايضا لان ذلك
يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول
تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع
من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير
المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا يزاد
في اول الفعل فوجدوا انسب الحروف بذلك الموضع النون

والفعل المبني للمفعول في

لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها
بحرفي المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انهما مدة
في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع
بالحاق الزيادة دون الماضي قلنا لان صيغة المزيد
عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل
بعد الزمان فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
والمستقبل بعد الزمان واللاحقة للاحق
قوله ويسمى المضارع وانما سمي مضارعا
لانه يضارع الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ
والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل
في حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها
انه شائع فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر و

والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او
السين او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته
ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها
انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها
عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد
اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة
الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل
وزيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني
دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل

الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه
اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه
في موضعه ان شاء الله تعالى **قوله**
فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني اللام
في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت
اذا كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال
في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى قلت ان اللام يفيد التوكيد في
الحال وفي الآيتين قد تجرد لمعنى التوكيد ونظيره حرف
التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة
اله ثم تجرد في النداء للتعويض متمحضا عنه معنى التعريف
فلهذا اجزنا نداءه مع ان الجمع بين حرف التعريف
وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزته نحو يا الله

قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم
ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل لانه اخف
بين صيغتها الا انه يحذف الزوائد ثم بعد ذلك
ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع
الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله كقولك
في تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تحرّب حرّب ومن تحاسب
حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل
اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل واما
قولهم في يكرم اكرم بقطع الهمزة فان الاصل في يكرم يؤكرم
بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤوا بالامر على الاصل
تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر المجزوم من الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع
فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد

من الثقل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر مبني
عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال
البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة
ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة
بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون
باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم
لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب
ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي فبذلك فلتفرحوا
حذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما
يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك
عن وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا
فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها واصحابنا ذكروا

بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود
حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت
العلة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا
كان قوله تعالى فبذلك فليفرحوا وامثاله معربا لوجود
حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل
النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب
منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء
لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في
غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها
المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها
على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يتحصل
على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا
سائر الحروف لا يقال انه في قد تدل على الاشتمال

وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان
لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف
قد تدل على المعاني المذكورة نحو ما ذكرت ولكن عند
انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما
يقال الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا
معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا تحدث عنه
قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام
الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها فعل
واسم او اسمان وانا دا سميناه كلاما وجملة واعلم
ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه
وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم عبارة
عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة

قال في المفتاح في الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى [illegible]
[illegible] الجملة الاسمية من الترتيب
[illegible] اسندت الاولى الى الاخرى
[illegible] الجمل الفعلية

التامة اي علي وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا
ينعقد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل
ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل
لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال
وانما هي عند انضمامها الي الاسم والفعل فالاسناد
الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال
علي الذات والشخص والفعل هو الدال علي المعني و
النسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين
الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معني الفعل
لان الاسناد لا يتصور بدون المعني النسبي وهذا
معني قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معني
قولهم ان الخبر فعل وقد نصوا علي ان زيدا اخوك
في تاويل ينمو اخيك وعمرو غلامك متروك عبدك

فمن هنا عرفت ان الكلام يفتقر الي ثلث شرائط
احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم
وما قوم والثانية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل
والثالثة كون ذلك التاليف علي وجه الاسناد
لا علي وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني
التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيدا وغلام زيد
او الرجل الذاهب فقوله اذا ائتلفا اشارة الي
الشريطة الاولي وقد احترز بها عن افراد الكلم
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الي الشريطة الثانية
وقد احترز بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها
وقوله افادا اشارة الي الشريطة الثالثة وقد احترز
بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة قد تطلق علي ما يطلق عليه

[illegible]

الكلام بالمرادف بين النحويين قوله والجمل اربع تفصيل
ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول
ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما
صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى
او قد عرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان
يأتي زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند مؤخرا
عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون مؤخرا
عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الفعلية
نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات العقيق وغير ذلك
والاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد وامامك
بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع
مال بالابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية
فكيف عدها ظرفية قلت الجواب على هذا مبني على مقدمة

وهي ان الظرف المستقر اعني السادّ مسد الفعل لا يخلو اما
ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله
او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده على كل فصل فاعلا
وفاقا لان الظرف هنا النائبة عن الفعل يعمل عمله اجماعا
وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو
وجاء الذي في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب
ولقيت زيدا وعليه جبة وشيء أفي الدار اخوك
وما في الدار ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء
قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو ان يكون حدثا او غير حدث
فالثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه با
لابتداء والظرف المقدم يحتمل الضمير وهو مع ما تضمنه من

من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال وارتفاع مال
بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير هو معه واقع خبرا
له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مطلقا اذا
اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال اسمي
الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا في المسئلتين اعني
في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه
بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولهم
قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله
ومن آياته انك ترى الارض لان التقدير ومن آياته رؤيتك
وقوله ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس
فاذا

فاذا تلخص هذا فنقول قولهم
عندي مال جملة ظرفية عند
الكوفيين والاخفش وعند
البصريين جملة اسمية
الا ان الخبر اعني الظرف مع
ما تضمنه من ضمير المبتدا
جملة عندهم لكونه
مئولا بالفعل نحو
استقر وحصل
دون اسم الفاعل
بدليل وقوعه صلة
للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة

لاتكون الا جملة و
على كلا المذهبين
فالاستشهاد به للجملة
الظرفية صحيح لان المجموع
او الجزء الثاني جملة
ظرفية بلا شبهه و
كل منها تقوم مقام
المفرد فتكتسي اعرابه
محلا اعلم ان الجمل
كثيرا ما تقوم مقام المفرد
فيقدر في محلها اعراب
المفرد القائمة هي مقامه وهو
المعنى من قوله فتكتسي

اعرابه

اعرابه محلا او وذلك بحكم
الاستقراء في ستة مواضع
احدها خبر المبتداء وذلك
نحو زيد ذهب اخوه وزيدُ
ابوه ذاهب وبكر ان لفظه
يشكرك وخالد في الدار
فقولنا في الدار جملةٌ
عند اصحابنا البصرية مسند
استقر على ما ذكرنا آنفاً
وعند الكوفيين
مفرد لان التقدير فيه
مستقر عندهم وانه
مع الضمير ليس بجملة

على ما سنبين ذلك في موضعه
وثانيها الخبر في باب ان زيداً
ذهب اخوه وبلغني ان
زيدا قد ذهب اخوه و
كان عمراً غلامه
اسدٌ وجاءني
زيد لكن عمراً
لم يجئ وليت
زيدا ان تاته يكر
مك ولعل زيداً
في الدار وثالثها الخبر
في باب كان واخواتها نحو كان

نحو كان زيد قد قام ابوه وابوه قائم او ان
تعطه يشكرك او امامك فهذه الجمل منصوبة
المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام نحوه على
قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم
خبر المبتداء وخامسها صفة النكرة نحو
مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او
ان تره يعجبك حسنه او في حسبه شرف
والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا
وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا
كالمفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة
وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال

لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال
دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها
ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد
وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد ربط وذلك
عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلا
الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي
لم تفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم ان للحال
اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال ملحوظا
اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة دالة
على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا فلا يخرج بها عن ذلك
الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان
يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يكاد
يقال

يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامة
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة
موقع الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج
جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة
تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت
عن هذا الطريق فانها بتوسط ما يدل على
الربط بينها وبين صاحبها حقيق واذا تمهد
هذا فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان
تصدر بما تدل على الربط وهي الواو الموضوعة
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل
الحال اعني التجدد والانتقال لكونها منحرفة
لكون الجملة الاسمية في الامر العام مفيدة بمعنى
الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه رجل

وقد يحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في
ورجع عوده على بدءه ونحو قول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر
سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية
نحو لقيت زيدا ولاما لا له بل الواو وهمنا
لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال
جميعا اوجب الفهم الا ان تكون الحال مؤكدة
نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا
لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق
بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل
الفاصل ههنا كتخلل بين العصا ولحائها
واما الفعلية فلا يخلوا فعلها من ان يكون

مضارعا

مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتأتى وقوعه
هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه
فمحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان مضارعا
فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان
كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجه
فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد الجنايب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه
الامران لوروده على اصل الحال دون نهجه
في الاستعمال نحو جاءني زيد لا يركب او ولا
يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الا
لانحرافها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد
ظاهرة او مقدرة مثبتا كذلك لا بد من حرف
النفي منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب

وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت وعلى هذا قولك كنت اسعى
فى امر كذا ما كان يغنينى السعى او وما كان يغنينى
واما الظرفيه فالظرف فيها لا يخلو من ان
يكون عاملا فى ضمير صاحب الحال المستكن فيه
او فى اسم مظهر بعده اما الاول فبغير واو
البتة لانخراطها فى سلك المفرد بل هو مفرد
عند بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة
وذلك نحو جاءنى زيد على فرس واما الثانى
فسايغ فيه الواو وتركه نحو جاءنى زيد على
كتفه سيف او وعلى كتفه سيف وذلك
لما يتجاذبها من شبهى الجملتين الاسمية والفعلية
لفظا ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع

بتمامها

بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءنى زيد ان
يسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك يجعل
الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال
عنه نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون
الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام
لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان يكون
هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك
كما فى الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم
استغنائه عن الخبر يصرف الى ما وقع بعده
ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاشتباك والاتحاد

اى وقوع الجملة الشرطية موقع الحال
اى فى عدم وقوع الجملة الشرطية حالا
اى قبل جملة الشرطية
اى الربط
اى بعد المخبر عنه

اى الموصوف والصفة

واحدا

المعنوى حتى انها قد جعلا شيئاً فى غير موضع
بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدًّا
ولذلك سموها قطعاً فلم يسوغوا وقوعها
حالاً الا بعد ان ابرزوها فى معرض الاسمية

اى فى وقوع الجملة الشرطية

التى ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا

اى المثابة للجملة الشرطية فى عدم الارتباط

الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال
ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط
وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما
يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو
مستمر فيه نحو اتيك ان اتيتنى وان لم تأتنى
اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين فى مثل
هذه المواضع لا يبقيان على معنى الشرط بل
يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين

المتنا

المتناقضين نحو قوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
واما الثانى فلابد فيه من الواو نحو اتيك
وان لم تأتنى واكرمك وان اهنتنى ولو ترك
الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر
الجنزى فى مسائل العشرين بان الواو ههنا
للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف
والتقدير ان اتيتنى وان لم تأتنى وان لم
تهنى وان اهنتنى محتجا بان ان للمستقبل
والمستقبل لا تقع حالاً والجواب عنه ظاهر
فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالاً الا
بعدما انسلخ عنه معنى الشرط واذا كان
كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال

فاذا اجاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا
بخلعهما المعنى الشرطية فليجز في الواحد على
ان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال
ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال
على ضرب من التأويل منه مسئلة الكتاب
وهي مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين
محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين
التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل
لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي
المواضع الستة التي ذكرها المصنف ان
الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء

اخر هي كالمتشعبة عن هذه منها المفعول الثالث
في باب اعلمت زيدا عمرا شرف ابوه او ابوه شريف
او ان تأته يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا
التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع
هذه المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما
تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا للمبتدا قبل
دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة
للنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذا
الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد
بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية

التى لا تكون فى معنى المفرد بل واقعة موقعه
والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جمل
فى اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا يقع
مضاف اليها اسماء الزمان ولهذا قالوا ان المضاف
اليه فى مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون
الجملة قوله وفيها ضمير عائد الى الاسم الاول
والسبب فى اشتراط الضمير فى هذه المواضع لفظا
(المراد بالاسم الاول المبتدأ وذى الحال و[illegible] واسم ان و[illegible])
او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة
منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح
خبرا او وصفا او حالا له فان قلت هذا يشكل
بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش
قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد

قلنا

قلنا كلامنا فى الجملة الواقعة موقع المفرد وما
ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا
يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن
ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة
لا تتجرد عن ضمير ذى الحال بحال لا تقول
جاءنى زيد راكب عمرو مثلا فالجملة الحالية
عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما
الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد
البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة
موقع المفرد والحاصل انا قد حكمنا ان الجملة
الواقعة موقع المفرد انما هى الواقعة موقع المفرد
فى هذه المواقع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
فى هذه المواقع هى الواقعة موقع المفرد ثم السبب

في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها
مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى
اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير
عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما
الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما
جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها
عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي
هو في المعنى تجري مجرى قولك زيد اخوك
في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل
بينهما قوله وسترى ذلك وعد بيان هذه الا
شياء الستة لا بتفصيل وقوع الجمل هناك
اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي

يبسط

يبسط من عذري في بسط الكلام في هذا المواضع
وقد نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل
المنتخب منه قوله الاعراب ان يختلف اخر
الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب
اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم
اعرب الرجل عن حجته اذا بينها الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد ولم تعرب لم يعرف
امتعجب انت من حسن زيد ام ناف للاحسان
عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من
الاوصاف والاجزاء او الاعضاء فاذا نصبت زيدا تبين
ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان
المراد نفي الاحسان عنه واذا جررت زيد مع
رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل

انه مأخوذ من عربت معدته اذا فسدت

والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس و

الفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف

في اخر الكلمة دون اولها او وسطها لان الاعراب

علم احوال الكلام ولا يعين المصير الى الحال

الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب

اختلاف اخر الكلمة باختلاف

العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف

في لحرمين ونحو في قولك اخذت من زيد

ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف

لا يكون اعرابا لان الحرف لاحظ له في الاعراب

وانما الحركة في نون من لاجل التقاء الساكنين

قوله وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب

اعلم

اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها

لا يخلو من ان يكون صحيح الاخر ومعتله

فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث

نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

واما الثاني فلا يخلو من ان يكون اخره الفا

او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف

تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو

هذه عصا ومررت بعصا ورايت عصا

والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري

من حيث ان الحركة مقدرة في اخر الكلمة ولولا

ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى

الفا واعراب المبني محلي ولا تقدير للحركة

فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحل

والتقدير وان كان ياء تطرف فان تحرك ما قبلها
كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذا اجراره
لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك
ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات
واما الكسر فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات
اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما
انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة
وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي و
رايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار
مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي
ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم
واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح نحو دلو لرفضهم في اسماء المتمكنة

ان يتطرف

ان يتطرف واو ما قبلها حركة بل قلبهم
واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل
واحق مما يحققه قوله واصل الاعراب
بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت
دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون بها
الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع
احدها الاسماء الستة مضافا واعلم اولا
انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد
فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان
القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه
حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوه
فرقا بين المثبت وغير المثبت والحذف

بالمتنبت اولى لما فيه من النقل المعنوى وهو
تضمينه الاضافة ودلالته على المضاف اليه
غير المذكور التزاما فاذا اضيفت الى غير المتكلم
زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن
اذ المتضمن هو المضاف اليه وقد صرح به
فيرد ما اخذ منها لاجل الثقل واذا ردوا
المحذوف فلم يتات لهم ان يجعلوا اعرابها
بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها
ولم يجعلوا الواو الفا فى الاحوال الثلث
مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
اعرابها بالحروف تمهيدا لما نوى من اعراب
التثنية والجمع على حدها بالحروف على
ما سيجئ فاعربوا هذه الستة من الاحاد

بالحروف

بالحروف ايقاعا للانس بها واستقامة
للطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف
فى التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمتو
كالمستوحشين بلا نظير لهما فى الاحاد
وخصوا هذه الستة لانها مقتضية
للاضافة واللاضافة فرع الافراد
فضاهت التثنية فى كونها فرع الواحد
فقالوا جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه ولهم فى هذا التغيير طريقان
احدها انهم حذفوا حركة ما قبل
الواو فى الاحوال الثلث واتبعوها
حركة الواو كما فعلوا فى ابنم وامرء
ثم اسكنت الواو فى حال الرفع

والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد
الانقلاب في المجرور مثلها في ميزان
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الواو
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار اباه والثاني انهم
نقلوا حركة الواو في حال الرفع
الى ما قبلها بعد حذف حركتها
وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم
ونقلوا حركتها في حال الجر الى
ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا
ففيها النقل حال الرفع والقلب
حال النصب والقلب والنقل
حال الجر وذكر جدي رحمه

الله عليه في تعليل اعراب هذه
الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد
على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف وكذلك
الحركات على النصف من هذه الحروف
لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة
ضمة وكذلك الالف والياء
فلما جعل اعراب الواحد والمفرد
بالحركة لزم اعراب المثنى
والمضاف الزايدين عليه بشطر
بالحروف الزوايد على الحركات بشطر
واختصوا هذه الستة دون ساير
المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر

لانها الطرد ردها الى الاصول فى التثنية
اعنى ابوان واخوان ولا يقال يديان الا
فيمن يقول فى الواحد يدي ومن العرب
من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة
بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضا مذهب المفرد
فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وهنه
لغتان مشهورتان وكذلك حموه وحم وفوه وفم
وفى الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات
الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفى كلامهم تبدن
فاتى حمها وجارها وفى الحديث الاحموها الموت
وقولهم يفتح فاه وفى البحر فم وفى فى ماء
وهل ينطق من فى فيه ماء واصل فم فوه
فحذف الهاء حذفا غير قياسى كما حذف

حروف العلة لشابهتها فى خفائها اباها ولم يكن
فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت
منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما اضيف يرد الى
اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من
يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه فى الا
حوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان
اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غاياتاها
وقول ابى حنيفة رضى الله عنه لا ولو رماه
بابا قبيس وارد على هذا فاعلم ان هذه
الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف
العلة اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع
نحو ابى واخى ولما لم يلزم ذلك فى فم
حيث لم يكن له جمع سلامة ردت فقيل

في وقت جاء في كجاءه وانما ذو وافيها لا
يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها
موضوعة وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
على ما عسى يجيء وجوابا ر ذوي ارو متباذو
وهما شاذ والثاني التثنية والجمع الصحيح وانما
جعل اعرابها بالحروف لانهما متفرعان على الوا
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو
واشتركا في اليا لان الحروف ثلثة فاختص
اواحد بهذا وواحد بذلك واشتركا في
واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بال
لتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في

الاستعمال

الاستعمال من الجمع السالم لاختصاص الجمع
السالم بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية و
الالف اخف من الواو فاختص الاخف بما هو
الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه
وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي
اخت الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره
فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت
هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب
لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها
قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع
والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة
اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب

دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلوا
اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية
والجمع جعلوا الياء علامة للجر فيهما لكونها
اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا
في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى
بالتثنية لما مر فلم تبق للنصب علامة فيهما
فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه
احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع
لانه لا يدخل الفعلين بخلاف الرفع
فالحمل عليه اولى لان الاسماء في التثنية والجمع
المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف
من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة
مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر

من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما
في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام
بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى
المفعولية نحو جرت زيدا ومررت بزيد
وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك والرابع
ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في
المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان
النصب من اقصى الحلق والجر من وسط
الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا
في هذه الحروف انها حروف الاعراب
ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما
ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف
الاعراب والالف في زيدان بمنزلة الدال

المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه
اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين
بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد
واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة و
التنوين الثابتين في الواحد فان قلت
اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع من زيد فاي حاجة تمس الى
زيادة النون بدلا من الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي
هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة
بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة

النون

النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان
الحركة تعاقب الاعراب وانما فتحوا نون الجمع
وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت
اليست الغنية قد حصلت عنه باختلاف
صيغتيهما قلنا ان الصيغتين قد تتحدان
في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق ثمة
الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين و
المعلين والمصطفين ووجه اختصاص
الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو
ان اصل هذه النون ان تكون ساكنة
لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر
لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بناء

فاوثرتها انما هو ابعد الحركات من المعربات
وهو الكسر اذ قد وجدناها لا يدخل على
نوعين من المعربات وهما الاسم غير المنصرف
والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت
نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع
ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل
الضمة ووجه اخر وهو ان نون التثنية
انما هو وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها
فلم يستثقل فيها الكسر واما نون الجمع فقد وقعت
بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما
قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس
واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه

كاعراب

كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين
وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه
منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه
فكان القياس ان يبقى في جميع احواله
على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه
شبه بالى وعلى ولدى في لزوم الاضافة
لزومهما ما يدخلان عليه من الاسماء
فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل
كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما
في الرفع اذ لاحظ لاليه وعليه في الرفع فحمل
كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما
كليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى و
على لانهم لما راوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان

قال عند بعضهم اصل كلا كلو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار كلا وعند بعضهم اصل كلا كلى بالياء فقلبت الياء الفا فصار كلا

عليه وراموا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل
به ولا يمكن ان يكون مبتداء بنفسه فلما دخل
الا وعلى على الضمير المجرور كان الاول في
افادته محتاجا الى الثاني والثاني في
وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما
فصار كاسم واحد في ان احد الشطرين
لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا
الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر
يستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به
احبوا ان ينصبوا علامة ليستدل بها على
هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه
الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد
كثيرا في اواسطها كسيد وميت وذيل وعيب

ونحو

ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في
المظهر لم يقلب فان قلت ان هذا الامتزاج
يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر
قلنا نعم لكن قد امكن هنا نصب العلامة
ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور
والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون
ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل
حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى و
عند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد
المقصور توفيرا على الاعتبارين حقيهما
وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو
الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع
فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل

وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه
حكم العصا لفظا اى كما ان لفظ العصا لا
يتغير فى الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا
ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكمه
حكم كلا ليس حكمه كحكم العصا خطا لان العصا
لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفى الف كلا اختلاف فمن جعلها من
الواو يكتب بالالف ومن جعلها من
اليا كان القياس ان يكتبها باليا وقيل انها
فى حال الرفع تكتب بالالف وفى حال النصب
والجر تكتب باليا لقربها الى اليا فى الحالتين
قوله ويستوى الجر والنصب فى خمسة مواضع
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستوا

لفظى الجر والنصب فى التثنية والجمع السالم
واما الجمع المؤنث بالالف والتاء فانما
استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث
على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم
تعم فيه العلة التى اوجبت الحكم هنالك و
هذا نظائر لا يحصى واما ما لا ينصرف فانما
استويا فيه لان ما منع الجر تشبيه الفعل على
ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم
مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخى و
التشاكل واما التسوية فى الضمير بينهما فتجى
من بعد ان شاء الله تعالى قوله ومن قام
الحركة النون فى يفعلان اعلم ان النون فى
الافعال الخمسة عوض عن الحركة فى يفعل و

وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون
هذه الافعال معربة ولم يمكن ان تجعل اللام
محل الاعراب لان هذه الضماير بعدها
اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن
ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها
في الحقيقة ليست من نفس الفعل بل زيادة
حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى
الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها
في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير
فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون واخره
بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاثبتو
بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي
هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في

الفعل

الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان
ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم
اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل
اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في
حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة
لانها اشبهت الحركات من حيث انها مركبة
منها على قول بعض النحويين والحركات ما
خوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا
تقوم بنفسها فحذفت الحركة فقيل لم يرم
ولم يخش وتثبت ساكنة في الرفع لاستثقال
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف في النصب

ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم
اعني عدم الحركة هو حكم حروف المد واللين غير
مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور
فلهذا قد شرحناه قوله الاسماء على ضربين
لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي
يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف
العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره
او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني
عليه ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل
التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف
بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم
يمكن زيادة ثانيها في الواحد للالتباس الواقع بين

الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها
وهو التنوين قوله غير منصرف وهو ما لا
يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي
النحويين وهو ان غير المنصرف ما شابه الفعل
وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن
في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياها الموجب
التشبيه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه
منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على
ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بتبعية
التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة
ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم

منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق
التنوين ولهذا اتوا مع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر
مقصود بالمنع على حدة لان الجر ركن من اركان
الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع
التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض
وجوه الاعراب وهولاء اتوا الواو على
مع قالوا منع الجر والتنوين قوله وكان في
موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة
لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف
ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر
منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا
تحقيق

حقيقة لان النصب ليس يدل على الحركة فقط
بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية
فاذا قيل كل اسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة
دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول
بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال
احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما يدل
عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق
النصب عليه بل هي حركة قامت مقام اختها و
نابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها
دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا
قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل
منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال
وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب المانعة

من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف
بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل بعد
الاسم في التأليف لانه مشتق من المصدر على
ما سيأتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع
الجنسية والتأنيث فرع التذكير لمجيئه في الاسم
العام مجردا من الزيادة والمؤنث مع الزيادة
فرتبته اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن
الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال
فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية
وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء متأخرة
عن معرفة ذاته وكذا العدل لتأخره عن
المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب

مقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم
وكذا الجمع والتركيب لتأخرهما عن الواحد
والمفرد اما الالف والنون المضارعتان لالفي
التأنيث فيتفرعان على الف التأنيث من
حيث مضارعتهما اياها على ما سنبينه عن
قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان من
الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها
منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من
وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد
دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد
فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب
الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح
السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل

لاصالة التبر لان الاصل في الاسماء الصرف واذا
اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب
الاصل فمنع الصرف قوله وما وجد لك فيه احد
عشر اسما خمسة حالة التنكير انما منع الصرف
في هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين
فيها اوواحد منكر نكورا ما التعريف اما افعل
صفة فالوصفية والوزن الغالب لان افعل
في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى
فالوصفية والالف والنون المضارعتين لالف
التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف
والنون هنا زيادتان زيدتا معا كما ان
الالفين كذلك فهو وان مؤنث ما فيه الالف
والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما

ان مذكر

ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو
احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف
والنون ههنا كما لا تجتمع مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف
نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخيرين حيث كان مؤنثه
لفظه ودخلته التاء فان سمي به لم ينصرف
لانه قد عرض له العلمية ووجه المضارعة
وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع
الزيادة كما تمنع الحذف واما المعدول
في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث

وثلث ورباع ومن بعج الى عشار ومعشر عند
بعضهم فالوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها
معدولة عن اثنين اثنين وثلثة وثلثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير
مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم
مررت بنسوة اربع ونحوه حيث
كانت عارضة فالجواب ان لا
يؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين
المعدولة والمعدول عنها لانا
نقول ان الاسمية قد غلبت على
المعدول عنها نحو ثلاثة رجال
واربعة نسوة فالتوصيف

بها تشبيه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل ولا اعتدا
د بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولة فلا
تستعمل الا وصفا فكانت
الوصفية لازمة لها فتؤثر
الا تراك لا تقول ثلاث
رجال وانما تقول رجال
ثلاث فان قلت
ما عدل عنه ثلث لا
يستعمل الا وصفا اذ لا يقال
ثلاثة رجال وانما يقال
رجال ثلاثة ثلاثة

يعني ثلاثة بعد ثلاثة
ومع هذا لم يؤثر الوصفية
والا لوجب ان يقال مررت
بنساء اربع اربع غير منصرف فان
للوصف والوزن قلنا
ان الوصفية قد لزمت عند
التكرر فلا يلزم في
كل واحد منهما وحده
فبالحري ان يصرف واما
المجموع فلا يمكن ان
يمنع الصرف لان محل
الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما هو في حكمه

لا كالاسمين واما ثلاث
فانه اسم مفرد قد لزمت
له الوصفية فمنع الصرف فلهذا
وزعم بعضهم ان العدل
قد تكرر فيها يعني
الانتقال عن صيغة
الى صيغة اخرى
وعن الاسمية الى
الوصفية والمحققون
انكروا العدل
المعنوي لما ذكرنا
من عدم الافتراق

بين ثلاث
وثلاثة بثلاثة
في المعنى واما ما فيه
الف التأنيث
مقصورة او ممدودة
فانه ما منع الصرف
اسما كان او
صفة لان الف
التأنيث فيه
قامت مقام

مقام

مقام السببين اذ الالف علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة
عليه حيث لم يكن في الكلام فعلى [illegible] الا الالف بل الكلمة
موضوعة عليه نحو حبلى تأنيث تأن وهذا معنى قولهم
انه لا ينصرف للتأنيث ولزومه فان قلت البناء التاء
في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلت
انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم
في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف
[illegible] الكلمة وعلامة التأنيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف
في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا
للبناء قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل
الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا لانهم قالوا
في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبوا الالف
الاولى لانكسار ما قبلها ياء ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار

ياقبلها ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان
في خطيئة لوجب ان تظهر الهمزة في شيء من هذا الجمع نحو صحاري جمع
على مثال صحاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شائع
كثير فان قلت اذا كانت علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف و
النون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما عبروا عن هذين
الالفين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر
والعمرين لعمر وابي بكر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما
منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد
على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر فجعل
بدلا من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له
او تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه
جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم

وسائر الجموع الذي ليس على زنته واحد مبني عليها واليه
اشار المصنف حيث قال كاساور واناعيم وما كان
على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا جمع فصل
سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل
فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما مساجد ومصابيح لمشابهتهما
اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع
اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم
منصرفا كصياقلة انما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال
اقصى الجموع فاشبه الآحاد نحو كراهية وطواعية قوله
فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر
وانما نونت مثل جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من
مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا
الياء في المفرد اجتزاء عنها بالكسرة قبلها نحو قولهم الى يوم

بيع الذراع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد الزم
في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف و
التثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه
اثقل فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال
اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرفت واما في النصب
فلم يحذف لانك تقول سالت الجواري ومررت بالجواري ولا تقول
قطعت الوادي بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال
النصب فيجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري
كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل قوله وشرطه
حالة التعريف انما انصرف الاسم العجمي حالة التنكير لانه بالتنكير
قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها
مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب
وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم العجمي اذا لحقه التعريب

في حال العلمية كان ذلك فرعية اذ لم يكن الاسم متمحضا
لهم واما العجمة النكرة فلا تعتد بها ولا تمتنع الصرف
نحو لجام وفرند وان سمي بها العرب لانهم اجروا اسماء
الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا
فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه
الالف والنون الخ بيان وهو ليس بفعلان فعلى نحو
عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا
نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن
الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد
لان الوزن جار في الاسماء كاجدل وافكل الا انه في الافعال
اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة
المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيضرب

في اذروذنا العقل يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة
نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين
عن النكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا
لنكرة وليس في النكرة نحو يتبعني عمر واما زفر في قول نابي
الطلامة منه النوفل الزفر فانه صفة كزافر وليس
معدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا
لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا
انه معدول عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما
لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لان التانيث انما تؤثر في منع الصرف اذا كان
لازما ولم يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا
عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف وتوجب

لزوم التاء والاعتبار لزومه في الصفات المؤنثة
نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة
او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع
في اكثر النسخ من طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد
في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى
وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا
اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو بعلبك ومعدي كرب فانه
لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
واما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر
ويجي بعد ويجوز في معدي كرب ان يضاف الاول الى
الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه
على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كربٍ وكربَ
في الاحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة

نيصرف في النكرة الاخر احمر اما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به
للعلمية و وزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا
عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهر
لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف
للوصف و وزن الفعل فلما سمي به زال الوصفية فلما نكر
أعيد الي اصله الذي تسيل له من منع الصرف وان كان الوصف
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو
الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله
عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية و
الوزن الغالب فقال في الاصل كان اسما منصرفا فالوصفية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالزمه نحو احمر بالتنكير
حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه

الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان
ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب المكرر
واما فعلان فعلى نحو حمد والفعل بالفعل واما الجمع الاقصى
اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرف حيث لم يكن له
في الاحاد نظير فان نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما في
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي تزول بسبب
واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذ
ابي الحسن ايضا اذا التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا
مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يجب ان ينصرف على
مذهب ابي الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال السببين
كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الي اصله قوله والثلاثي
الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد
فقد اجتمع فيها التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيها

العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة قاومت
احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجعلونها على القياس فلا
يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل
هي الاولى قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين
وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب
ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف
والتانيث والعجمة فلم يجز فيها الا منع الصرف لان الخفة
قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما المونث الثلاثي
المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة
وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على انهم اجروا
الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي وحبلوي
بالحذف والقلب ولم يجوزوا في نحو حبارى الا الحذف
نحو حباري ولم يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة

فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه اسم امراة واذا
سميت رجلا به صرفته لان الحركة وان نزلت منزلة الحرف الا انها لا
تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما اثر كون المسمى به خلافي
الحرف الرابع في عناق فانه نزل منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي
في التصغير فالحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول في التصغير
قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى ما فيه
التاء الظاهرة لا بد من منع الصرف ان سميت به رجلا او امراة والثاني
ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل التسمية بالمذكر
الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مونث قبل
التسمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو جذام
ففيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى

اللتي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياسي في كل فعل ثلاثي
عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا
وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون
السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة
بدليل قوله ولانت تجمع من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عن انزلي وانت الفاعل
لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على انزل انزل
مرتين ونظيره ما ذكر ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون
ان المعنى ارجعني ارجعني ونظيره قفا والمعنى الق
الق قال فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا والثانية
ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام و
قطام فانما عدل عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا

عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهما ايضا علم الا
انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان
احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بما التي في معنى
الامر بجهة تشاركهما في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم
ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب
مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر
صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا تؤثر الا مع
العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى و
عليها البيت الذي انشد اذا قالت حذام فصدقوها البيت
وهو للجيم بن صعب في امراته حذام وقيل انه لامراة من العرب
والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث
وهي ايضا مبنية على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل

فما اهتدى في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف
ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في السعة جاءني لكاع
الا ان يجعل لكعاء علما لامرأة ثم تريد لعينه هنا قال عبد القاهر
وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى انك تقول
خبيثة وفاسقة لمن تعلم ما انا تعرف في النداء امثال هذا الاسم
فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله واذا اضيف
او دخله الالف واللام انجر بالكسر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف
عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول ان
المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر تبعا
التنوين انما هو بخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن
التنوين واذا لم يتحقق استحالة التقدير بسقوطه فلا يسقط الجر
اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقو
التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر

اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول من قال الجر مقصود
بالمنع فانجراره هاهنا لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود
ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الا
حوال دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعري
ه من الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخله
الاضافة ولام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون
في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما
التنوين فلم يعد لعدم امكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل على
الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام
والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة
معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد
بدخولها وجواب ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل
الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت

زيدًا وكان معدودًا في جملة الفعل من جهة المعنى فصار كأنه
لم يتصل بالاسم وأما اللام فبخلاف هذا إذ هو من جملة الاسم
واحد حروفه قوله والمبني ضربان لازم وعارض
اعلم أن الأصل في الاسم الإعراب لأنه عرضة أبدًا لتوارد المعاني
الموجبة للإعراب عليه وإنما بني منها ما بني لمناسبة ثابتة
بين ما لا تمكن له فيه أعني الحرف والفعل ثم إن الاسم المبني إما
أن لم يكن له حالة إعراب أو كان له ذلك والأول هو المبني اللازم
والثاني هو العارض وتعريف المصنف اللازم بأنه الذي تضمن
معنى الحرف أو ما أشبهه ليس على وجهه لفساده طردًا وعكسًا
لأن المبني المفرد بلا التي لنفي الجنس تضمن معنى الحرف والغايات
تشبهه وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف والجزء يتضمن
معناه ومثل هذه الأشياء ليس بمبني بناء لازمًا وأسماء الأفعال
نحو صهٍ وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهو من المبني

اللازم قوله كأين ومتى وكيف إنما بني أين لتضمنه إما
معنى حرف الاستفهام أو المجازاة لأنك إذا قلت أين زيد
فكأنك قلت أفي الدار أم في السوق أم في المسجد أم في غيرها
وإذا قلت أين تجلس أجلس فمعناه إن تجلس في الدار أجلس فيها أو
إن تجلس في المسجد أجلس فيه وهكذا وكذلك متى لأنك إذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم أم غدًا أم بعد غد وإذا قلت متى تخرج
أخرج فالمعنى إن تخرج اليوم أخرج اليوم وإن تخرج غدًا أخرج
غدًا وهكذا وكذلك كيف فإنه تضمن معنى حرف الاستفهام
لأن معنى قولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ولا يكون للمجازاة
قوله أو ما أشبهه كالذي والتي شبه الموصولات
بالحروف من حيث إنها تفتقر إلى جملة توصل بها ولا تستقل
بالفائدة وإنما بني أين وكيف على الحركة والأصل في البناء السكون
لئلا يلتقي الساكنان واختير الفتحة لخفتها قوله

قوله والعارض خمسة اشياء وانما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين
اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع
واما خروج الياء عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على
الكسرة ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما
بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما وقع موقعه
الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بني
على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء
فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم
لانه لم يكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة
البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف
الى ياء المتكلم المحذوف عنها الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام
ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد

غير معينين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الا
ضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع
لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار وانما بنيت لتضمنها معنى من
الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البنا
وعلى الفتح لتناسب عمل لا لحمل ان وهو النصب واما المركب
نحو خمسة عشر فانما بني الاول لكثرة ولزوم الكلمة منزلة الصدر
من عجزها في البناء لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا
على الفتح لخفة المطلوب على الخصوص هنا واما نحو بعلبك فلا بنى
منه الا الصدر حينئذ لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف
منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف
منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه فلا
ضافة معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل

هذا كان معنى الاضافة مفهوماً من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن
المضاف معناها وانما بني على الضم جبراً للمحذوف منه باقوى
الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد تخلان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر لئلا
للمخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية **قوله** ما المبني اللازم
من الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب
ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون
الا لازماً واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة
فانبنى منها ما يبنى بناء عارضاً وذلك ما لحقه نون جماعة النساء
نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره
انه فيه ترك على اصل البناء ايذاناً بان الاصل في البناء كما لحق
نحو القعود تنبيها على ان اصل باب نوب وانما بني عند لحوق النون
ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة

نحو عليك فبني على الفتح كما بني هو **قوله** واعلم ان هذه الكلمات
منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولاً فيها
وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا
عاملة ولا معمولاً فيها وهو ايضاً واقع كالحروف غير العاملة وا
سماء الغير المتمكنة او القليل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون
معمولاً فيها وهو ايضاً واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة
وتكون معمولاً فيها وهذا القسم الذي قد اهمله المصنف وظنا انه
غير واقع منهما انه لا يتصور معمول فيها الا ان يكون عاملاً
لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة ان كل مضارع
عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته بعامل الجر
لا يقال الظاهر فيه نحو الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة

حيث تقول عشرون وعشرين لانه يقول هيئت انه بمعنى الخبر
الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز بكونه عاملا ولا يقال
العلم لا يفيد التمييز ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام
لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته
اذ ذاك فوائد التي ذكر المصنف هنا هذا القسم غير انه وقع
لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة
فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو المعمول فيكون
هذا القسم ايضا وانما **قوله** والاسماء المتضمنة بمعنى
اسم ان غير اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وتبنى
لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواتها الا ايا فانه
لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما انه لما ثبت بان الاصل
في الاسماء الاعراب كما بينا فعلنا بينا انا بان الاصل في الافعال
البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض نقيضه

ادا على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره **قوله** والعامل عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم
المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل
في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة
فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء
وغيرها يوجد بالاسم المتمكن سبب لثبوت فيه كالفاعلية او ما
اشبهها او المفعولية وما جرى مجريها او الاضافة ونحوها
وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها
عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر
دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء
التي تعلقها به سببا لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا امثالها
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الا

عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او نصبوا ذلك
عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب
الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن
يجعله في تقدير الاسم وما اشبهه حيث كان النصب اضعف
وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة
المضارع وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او
ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضادا
للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو وقوع المضا[رع]
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحين الذي هو موقعه
الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت
المصنف قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل يحدث المعنى المقتضي لكون آخر
الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان

هذا غني عن الشرح قوله لما رأينا اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي علة تأثيره يريد انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد
يؤثر في الثاني بجر وعرفت ان علة هذا التأثير هي الاضافة
امكنك تقدير هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك
العلة وعن بعضهم ان الصواب عرفت علته اي علة الاول
اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها لاخفاء ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة
الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله
ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه اشد
تأثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف

انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فيعمل الرفع والنصب
يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل
انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا
سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب
قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال
لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما
اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تقرير الاسناد في صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الداخل في مفهوم
الفعل والذهن متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى المسند
والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه و

هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ
ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك
لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه
ولم يشترطوا ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات
واذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند الفعل
مرتين وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بناقض لان المعنى
به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله وان لم يكن مظهرا
فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر
وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر
الوصل او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن و
وضربت واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في زيد
زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين المتعدي وهو ما يتصل

في ضرب او غير لازم كالمنوي في

الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على
ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد
الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا
قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصا
ر على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا
نحو فلان يعطي وانا افعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة
والتوكيد اذ انبأت بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا
لان وضعها على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما
لفقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان فقد جاز حذفهما
ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة مفاعيل

وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت
واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا
وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت
وقد يضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت
معنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول
مقام الفاعل اذا بني له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر
الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي هو ان
يضم اوله متحركا ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة
والمزيد فيه وما قبل اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه
والملحق بهما نحو ضُرِبَ واُستُكرِمَ فان اول المتحركات هو الثاني
اذا ابتدي بهمزة الوصل ودُحرِجَ وتُدُحرِجَ وجُلبِبَ وتُجُلبِبَ
واما في المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين
في الثلاثي المجرد والمزيد فيه وما قبل اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه

والملحق بهما نحو تُضُرِّبَ وتُكُسِّرَ وتُدُحْرِجَ وتُجُلْبِبَ
فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل
مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب
الخبز قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد
الى احد المفعولين المتغايرين ايا كان سائغ نحو اعطي زيد درهما
واعطي درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل
في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين
غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم
زيد قائما ولا يجوز ان تقول علم قائم زيدا لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه
وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن اللبس
فاجاز ظن قائم زيدا [illegible] لانه لا يلتبس ان القائم
هو المظنون دون الزيد ولا يجوز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا

اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم
ان المفعول من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول
ذهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل
وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام
فلا يجئ الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل
طيب الاصل والوالد والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا
والتمييز فاعل نقل عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا
طابت نفس زيد وكذا تصبب عرقه فاذيل عنه ايذانا بضرب من
المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال و
التفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الرأس لايقاع

شيئا تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الرأس اذ وزان
اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس شيبا وزان اشتعل
النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر وبيانها
من سلوك طريقي الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الا
عتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة
بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف
جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي
قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلا يلزم ما ذكرتم
قوله والعام في خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات
العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا تاما
كان او غير تام ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب
ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه

فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو
ضربت ضربا فانه يتناول لضروب الضرب من الشديد وغيره
وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودا
نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة
نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر
اما ان يكون ناصبا للمصدر او لغير مصدر مما هو بمعناه
فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير
مصدر والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى
والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدر
انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق واما لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا واما الثاني فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام
المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمي به مسببه وليس بمصدر
سالمه بسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا

ولو كان مصدراً لما ثنى وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز
ان يكون مصدراً لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف
العكس نحو سطته ضرباً مثلاً الا ان القائل ان يقول
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدراً لضربت لعدم دلالته
عليه فالحري ان لا ينصب بما ذكر لما بين ما ذكر وايضاً
ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل
على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقاً

قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان
وانما سمي المفعول فيه ظرفاً لانه محل الافعال تشبيهاً بالاواني
التي تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون محال الحلول الافعال
فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمة ومحدودة وحكم المكان
المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على

الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء كان لازماً او متعدياً
نحو صمت حيناً ويوم الجمعة وامامك واما المحدود من
المكان كالسوق والدار فلا بد من في ونحو جلست عند الطريق
الثعلب شاذ وقالوا انما تعدى الفعل اللازم الى جميع
ضروب ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف
المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل
على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك
يتعدى الى جميع ضروب ظروف الزمان واما المكان
فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلة
من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل
في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملاً
على ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قائم

يكون مشتملاً على كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت
حديثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملاً على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد
لان الفوق يصير تحتاً واليمين يصير شمالاً كما ان الزمان المستقبل
يصير حالاً والحال يصير ماضياً فلما اشبه المبهم من المكان
الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب قوله
وعندهما ايضاً من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو
عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلاث نحو ولا يستعمل
الا ظرفاً فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبراً عنه وقد يدخل
عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده
خطاء وكذلك الامام وخلف لانك تقول امامك خير من قدامك
والحاصل ان الظروف بعضها لازمة للظرفية فيكون منصوباً
ابداً نحو عند وسوى من الظروف المكانية وذات مرة من الزمان

وبعضها مستعمل اسماً وظرفاً نحو الجهات الست من المكان واليوم
والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون
قال رحمه الله في العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك يكون ان وسطاً بالسكون يكون ظرفاً وبالتحريك
يكون اسماً لو قلت ضربت وسط رأسه اي وجدت الاعتماد وسط
رأسه ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربت جميع رأسه لان
الوسط الجهة والوسط كونه في ذلك الجسم وقال الجوهري
يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك
قال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط
بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس بالوجه قوله واما دخلت
الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود ومكان حقيقه ان يقال
دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعاً واوصلوا
الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه

الى انه فعل متعد نصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعنا قوله
بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة
نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا ولان مقابله الحزم اعني
خرجت قوله والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل
انما عده من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية
الاقدام على الفعل في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك
فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمجيئك
زيدا امس لان المفعول له انما انتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل
الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولم يتصف بتلك
الصفة الا بهذه الزائد ومتى فقدت فقد خرج من هذا
الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور
دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لا

فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول
في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه
قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال يؤذن بالفوائد
وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي و
ان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما ظن
بعضهم بل يكون كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض ولهذا جاز
خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له
كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج ولابي عمرو قوله
المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتعده
من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان
هذا الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل
فيه غير المتعدي لانه تعدى بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة

وخرجت مخافة الشر

استثناء من قوله ليس يجب ان يكون غرضا

المفعول معه

وغيرها من حروف الجر لان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف
العطف وانها لا تعمل والاخفش قال انتصاب ما بعد
الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد ذهبوا قوله
بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء
والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا
الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتضمن فيها الاعراب
اعربوا ما بعدها اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع
غير اعربوا ما بعدها اعرابه **قوله** والخامس من المنصوبات
الحال الحال حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال
عند ملابسة الفعل الواقع منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا
فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما
فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين
ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول ثم انه اما ان يكون

فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا صريحا
او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند
ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما فانه والحال ههنا
ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما
وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا
اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيها من معنى التنبيه
وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهو جواب كيف لان كيف
موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال مفعولا في جوابه
قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال
ان تكون معرفة وانما وجب ان تجعل الحال لانها اذا انطابقا تعريفا
وتنكيرا اي اذا لم يتطابقا اعرابا ان اعتبارا الى عرفتها في الوصفية
ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال يجري مجرى الصفة
للفعل فلذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واذا دنا الفعل المصدر

الذي يدل عليه الفعل واذا اجري مجرى الوصف للفعل
والفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت الحال
عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة
بدون التقديم قبيح الا اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية
غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها و
بين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل
من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام ٭ متخوفا
يوم الوغى لحمام ٭ وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل
الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني
رجل راكبا ولم يتعرض المص لما ذكرنا من القيود بناء على
وبناء على ما اطلق القول في التقديم في كل نكرة والاستشهاد
بقوله لعزة موحشا طلل قديم ٭ عفاه كل اسحم مستديم

انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب
سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل
في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي
صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدا عنده والصواب ان يجعل
حالا من الضمير المستكن في الظرف من غير طلل فحينئذ لا يكون
من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء اذ الحال متاخر
عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع
ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنه
وحسن تنكيره لوجوب تقديم الحال عليه وكونه موصوفا تقديرا
والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا
من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا
زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا
نحو مررت جالسا بزيد وهذا ممتنع عند جميع النحويين الا عند ابن كيسان

لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع وحسن
حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار
فكيف يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال
من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما
ارسلناك الا لتكف الناس عن الزلل وارتكاب الكبائر
وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي
ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك
الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن
الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل

عن اسم المفعول فانه مشتق لذات من وقع عليه الفعل واحترز
بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم
لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف
بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل
المراد انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل
نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة وخبرا
او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل
عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك
لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحقه في
الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل
فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا كما يقال

اعلم ان اسم الفاعل لا يعمل الرفع والنصب
الا لمشابهة الفعل وتلك المشابهة لفظية
ومعنوية واما اللفظية فانه يوازنه في الحركات
والسكنات والحروف واما المعنوي ان يكون
معناه الحال والاستقبال كالفعل المضارع

يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو
هذا ضاربُ زيدٍ امس ولا تقول ضاربٌ عمرًا امس لان
الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال
في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب لم يعط الاسم الذي كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى
وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا بان
باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال
بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك
لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي
اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب
فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين
قوله واسم المفعول لما كان اسم الفاعل انما اشتقا

لذات من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك
اسم المفعول لما كان انما اشتقا لذات من وقع عليه الفعل
فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع
ما اشترطوا له من الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بضرب
ومضروب في التقدير جار على يُضرَب لان اصله مُفعَل كما يُفعل
ضمة فتشاة منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في باب
في ابنيتهم الا ما يتأتى نحو مكرمة واما نحو مكرَم ومعطى فجار على
الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما
على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن
وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة
الصفات حد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من

انها تثنى وتجمع وتؤنث فاذا جرت مجراها في العمل قيل
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه
ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل واذا قلت كريم
اباؤه بالجمع دون الواحد لكون ارتفاعه بالفاعلية على
سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد
كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان
مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ على غير الخبر اذا كان
هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز
ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى اذا قلت زيد
حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل
وكون هذه الفعل موجودا قبل زمانك لا تقدح في كونه حالا

المراد بالفعل الكرم والحسن

كما لا تقدح في كون هذا الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم
فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم
غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل زمانك
بزمان ويدلك على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد
حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال
محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن ابوه
الان يحسن او حسنا فاقطع **قوله** المصدر هو الاسم الذي
اشتق منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل
يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه
الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان
المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا

نفسه ويفتقر الى الآخر ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث
ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له
مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه
المصدر لا يدل على مدلوله والفرع لابد وان يكون فيه الاصل
وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك
لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه
وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف والكلام فيه كما لا
فان الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا قال يعمل عمل
الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل
لو رفع ونصب كان للمصدر ذلك وانما قال كما تقول ان ضرب

لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج زيد ولا حب ان تخرج
ويبلغني خبر ان تخرج وان تخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاحوال
وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل فمن ثم امتنع
تقديم ما عمل فيه عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا
ان ضربت قوله ويضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر
المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى
الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار
الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولهذا حمل
المعطوف او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار
وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف

المصدر

على وجه

ولكون المصدر فرعا في العمل

الى ان يسند الى المفعول ما لم يسم فاعله في المعنى ويضاف اليه في اللفظ

الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب وعلى هذا مسئلة الكتاب عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف
اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من
ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول و
يترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء
الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كالفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف
الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف لانه ابدا ان اتسع فيه فيجري مجرى
المفعول به فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي والكلام فيه

وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا وهو القليل لم يجئ في التنزيل فلم يذكره المصنف
لقلته ونحو مره قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الطعام مصدر منون و يتيما
منصوب به وفاعله محذوف وقد حذف للعلم به ولم يضمر لان الفاعل
المصدر اسم جنس والتحقيق ان اسماء الاجناس لا تحتمل الضمير و يدل
على حذفه انك لا تقول اعجبني هذا الامر ظهوره كله كما تقول
ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في
الفعل لان الفعل ابدا خبرا وعلى وصف جار مجرى الخبر في
اقتضاء ما يسند اليه فاذا اثبتت خلوه عن المسند اليه
فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها الاصل ان تكون
مسندا اليها واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون في قراءة
سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر في غلبهم مضاف الى المفعول

مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرا بالبناء
للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك
وعلى هذا فالوجه ان نقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل
وقد قرا به وجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم
وقال الكافي في الاية فيه خروج عن اثر يفضي الى الاطناب
الممل **قوله** المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول
يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال
والحروف وانما عمل الجر ههنا لانه في الكلام مقدر حرف الجر فقوي
بذلك على العمل **قوله** والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه
اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد
لانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيف تعرف فصار الواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه
وذلك لان تقدم المعنى على قدر اللفظ كما نزل المضاف اليه

نزل المضاف اليه بمنزلة التنوين الذي لا ينفصل فيما لا ينفصل
كذلك لا يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول لكون مرتبة اللفظ
على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا
التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا
في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا
لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف **قوله**
وهو في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب
احترازا عن قولهم ثبت الغدر وقتلى الطف وقد قيل
ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى في الطف
لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد
او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيما تبيين النوع فاذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت بينت والفرق بينهما

ان اللتي بمعنى اللام لا يجوز فيها الحاق المضاف اليه
على المضاف وفي اللتي بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ
عبد القاهر وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام
لزيد ايضاحا لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف
اليه بمنزلة من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه كما لا يجوز
ان تفصل بين التنوين والمنون شيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام
فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام
مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف
اذا اظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا هاهنا سؤالا وهو ان
المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف فيجب ان
يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور اذ في عدادا لمضمر واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف
فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف الجائز

دون الواجب لانهم اعربوا ايا مع تضمنه حروف الجزاء
وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف
المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره
في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك
على ما استوفاه في المقتصد ولمعنى الحرف واري ان ايراد هذا السؤال
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو
المضاف دون المضاف اليه لان الذي يعمل الجر بتقويته فلولا
تضمنه معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غير الحرف لا يكون
موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا
على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواتها لما كانت معناها مشتملا
على معنى حرف الشرط بنيت لتضمنها اياه وعملت الجزم والمتضمن على
هذا التفسير هاهنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف

فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان
المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه
وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لها التضمن
الا بان يعطي الاسم حكمه ويجعله مثله في كونه علة يحدث
بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن
للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون
بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرتم
فالمضاف متضمن بمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف
والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم
فلا تكون في الحروف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الاسم الجنس مع ان العلة التي اوجبت لهما البناء

في مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف
ومعاقبته التنوين ينزل منه منزلة التنوين التي هي علامة
التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه
قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى
كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل
ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير
حقيقية فانها في تقدير الانفصال لانك تصف النكرة بالمضاف
وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو في الحال الا نكون
النكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير
فيها الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضميره
الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف

او نحو مررت برجل ضارب عمرو

فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع الوجه ولما احتيج الى تبيين
موضع الحسن اضيف الصفة اليه وبذلك على نقل الضمير الى
الصفة تذكرها في هند جائل وشاحها وثانيهما في هند جائلة
الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية
والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان
المضاف اليه بمنزلة من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا
بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة قوله
ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط
ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى
عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان
تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه
اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان
الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه

عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يخفى
هذا الى تعريف المعرف لانا لا نقول ان الحقيقة المطلوبة من الاضافة
اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف في الواصل انما هو بسقوط
التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوطه
بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين
وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى لانه
انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه
فلما اضيف افاد التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية
من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها
لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام
لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضارب زيد
انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط ونون تعاقب المضاف اليه
فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربو

زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية
لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز
فيه تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل
ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية
كما افدتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فتجعله
بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربي والضا
ضاربي مما فيه من استبدال الضمير المتصل من المنفصل اذ
الاصل الضارب اياك واياي واياه فلما اضيفت حصل
التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير
المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين
او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني و
الضاربانى والضاربونى كراهة اجتماع الزيادتين في آخر

الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تنوين اجراء للباب على وتيرة
الاطراد فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء يكون في الضمير
المجرور هذا ما اختاره الشيخ جار الله العلامة وميل
الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في نحو ضربني
فصل الاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لا
يقتضي ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون
الاسم تاما لان فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول
من اسماء الفاعلين والمصدر الا نرى ان قولك راقود خلا
اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم
محتمل اجناس المكيلات فنصب خلا مثلا لاقتضائه اياه
ومشابهته بضارب بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان
في منوان سمنا وقفيزان برا قد تم بنون التثنية وهما محتملان
من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا

ما بعدهما كما نصب صادبان وكذلك عشرون درهماً لانه
قد تم بنون الجمع وهو يحتمل من اجناس المعدودات فانه
فانه صادبون وعلى هذا ملؤ عسلاً ومثله رجلاً لان
ذلك مبهم هي كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فانه
انا معطيه درهماً لان اضافة المعطى الى الضمير تمنع من جر
درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زائلاً وقد يكون
لازماً فالاول بما التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول ذو راقود خلاً وراقود خل وفي منوان سمناً منوا سمن
واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان
تقول في عشرون درهماً عشرو درهم لان عشرين اسم موضوع
لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة ثلث مرات كما يقع مسلمون
على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلث مراة عشرة علمنا انه اسم

موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان
موضوعاً مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا
قيل انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤ عسلاً
ملؤ عسل لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا
عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم
ما في السماء قدر راحة سحاباً فيه نظر لان الاسم الذي
فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام
في قوله موضع مضافاً الى كف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع
لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافة
اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملء
في قولك ملؤه عسلاً فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به
المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك
من حيث انك تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملؤ لا يتم معنى الكيل فيه

حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاثناء او الى ما هو بمثابة غيره

كالرتق وغيره فاذا ايراده في مثل الاضافة اولى منه في مثل

التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام

بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لابهامه

ولا شك ان المعنى المقتضي للتمييز هاهنا هو الموضع مضافا الى الكف

لا الكف اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا

غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما بالفلان كف مثلا

لم يقتضي التمييز البتة وايضا انه قد شبهوا موضع كف سحابا بقولهم

زيد عمرا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف

اليه و قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هاهنا من وجهين

احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب

منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز هاهنا هو الاسم التام بالتنوين

والاسم التام بالاضافة فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول

واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم على رفضه

الحريري اغلوا ان دخل عاملان على معمول واحد فالعمل بالاتفاق

منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في العمل لايهما على ان

المنون هنا لا يصلح عاملا لما بينا انه شرط اعمال الاسم التام

ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد انتفى الشرط ولعل كلام

الشيخ لما جوز النصب هاهنا بالوجهين جعل المصنف كل واحد

عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما

على مقتضى واحد فالعمل لآخرهما وجودا الا ان ذلك خبط

يظهر بادنى تأمل في ما ذكرنا **قوله** و يقال للثلثة الاول معا

فان قلت كيف قال و يقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر

اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا

انه قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التمييز باعتبار تمامه وهي المنون

وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال

وقد يجيء التمييز ولا يكون مقدارا ولا مقياسا

ويقال للثلثة الاول مقادير اي ما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكر من المثال وانما
سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك
من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا وخلافه ولي منوان
سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه لشيء
قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد
قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف
المثنى والمجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
المثنى والمجموع والمضاف والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان
الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز للاول
يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا
فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على الانفراد

ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويقع
بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في راقود
لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث

في العوامل اللفظية السماعية وهي ثلثة اصناف فانا قدمنا الحروف
على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل اللفظية
السماعية اذ لم يوجد فيها المراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهة الافعال
او الحروف فهي في العمل متاخرة عنها سواء كان ذلك بطريق القياس
او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل في الفعل لكثرتها
وقلة ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا
على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل
عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة وا
بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف

ام الفعل وفي قوله عاملة في الجملة تجوّز وتساهل والمراد عامل
في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة
لا تستطيع ان تكون معمولة لها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست
باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله اما الجارة فسبعة عشر
الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الاسماء
وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه مختلفة بها
فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة اي
ان مبدأ الخروج كان من البصرة وقد تكون للتبعيض نحو اخذت
من المال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء الا ترى
على ان الاموال مبدأ موضع اخذك كما ان قولك خرجت
من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاكثر
افادت التبعيض ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم يفد في قولك
خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها

اذ لا يصح ان يكون خارجا منها وغير خارج وتكون للبيان في عشرة
من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل
من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء
اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد
ودخولها في حال الزيادة اقيس من دخولها على المرفوع
لان حرف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال
الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا وفي
هذه مع انها زائدة لم تخل من ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال الرافعي
اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى انتهاء ولهذا
قال ايضا الاسفرايني ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني
من احد زيادة مختصة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا حرف في المغ

بين ما جاءني من أحد وما جاءني أحد لإفادتهما جميعاً معنى الا
ستغراق لأن أحداً إذا قرن بحرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة إذ لا تقول ما جاءني أحد بل اثنان وأما في ما جاءني
من رجل فلا مثبت زيادة مخصصة حيث أفادت الاستغراق
الا ترى أنك إذا قلت بدون من لا يفيد الاستغراق قطعاً بل احتمالا
وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك فمن صرفت
الكلام إلى الاستغراق وأزال عنه احتمال الغير كما أن لام التأكيد
صرفت صيغة المضارع إلى إفادة معنى الحال قطعاً بعد أن كانت
محتملة لها ولغيرها ولهذا الأمر استشهد المصنف في الزيادة
بما جاءني من أحد دون ما جاءني من رجل ثم إن زيادة من في النفي
وما جرى مجراه مستمرة ولا تزاد في الإثبات عند سيبويه
وأجاز ذلك أبو الحسن مستشهداً بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وإلى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة إلى الكوفة

تريد أن منتهى السير هو الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله
تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم قالوا وهذا راجع
إلى معنى الانتهاء لأن المعنى لا تنتهين أكل أموالهم إلى أموالكم وفي
معناها حتى إلا أنها تفارقها من وجهين وهما أن مجرور حتى
إما أن يكون ما ينتهي به المذكور نحو أكلت السمكة حتى رأسها فإن
الرأس ينتهي به السمكة أو عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فإن
الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم إن مجرور حتى إما
أن يكون آخر جزء من شيء أو ما يلاقي آخر جزء منه وذلك
لأن الفعل المتعدي بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً
فشيئاً حتى يأتي الفعل عليه كذا ذكره جار الله العلامة ولا يجب
أن يكون مجرور إلى كذلك ومن ثمة جاز إلى نصفها وثلثها ولم يجز
حتى نصفها أو ثلثها وأن مجرورها داخل في الحكم ففي مسألة السمكة
والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح ولا يجوز أن يكون الأكل قد انقطع

عند الرأس إذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء
من الشيء أو ما يلاقي آخره ولم يجر على ما مر وإن إلى يدخل على المظهر
والمضمر جميعاً نحو إلى زيد وإليه وحتى لا تدخل إلا على المظهر
استعمالاً فلا يقال حتاه وإن حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة
ومبتدأ ما بعدها بخلاف إلى أما العاطفة ففي جاءني
القوم حتى زيدٌ وكذلك النصب والجر وإنها تخالف سائر حروف
العطف في إيجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة
للغاية وللدلالة على أحد طرفي الشيء فلا يتصور أن يكون طرف الشيء
من غيره ولهذا قالوا إنها إنما تذكر للتعظيم أو للتحقير نحو مات الناس
حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى المشاة لأن الشيء إذا أخذ
من أدناه فأعلاه غاية وطرف له وإذا أخذ من أعلاه فأدناه طرف له
وغاية وأما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هندٌ
خارجة أو حتى خرجت هندٌ وقد جاءت في مسألة السمكة

الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة
والرفع على كونها ابتدائية والجر مجرد وفاء وحتى رأسها مأكولٌ
وأما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال
في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الأول في الأعيان والثاني
من المعاني وأما الباء فهي للإلصاق نحو به داء أي ألصق
وخامره ومنه مررت بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى
التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه أقسمت بالله والباء
للقسم وحقيقتها الإلصاق بمعنى ألصق القسم بالاسم المقسم به وكثر استعمالها
بحذف الفعل توخياً للاختصار مع كثرة الاستعمال ودوماً
للاختصاص ودفع الالتباس إذ لو قلت أقسمت بالله لجاز
أن يكون خبراً أو قسماً وقد تقع موقعها الواو بعد حذف الفعل
لذلك نحو والله لأفعلن ولا يجوز أقسمت والله وإنما أبدلت منها
لتقاربهما في المخرج والمعنى إذ معنى الجمع والإلصاق متقاربان

ثم تبدل التاء من الواو نحو تالله لأكيدن وإبدال التاء من
الواو كثير في كلامهم نحو تجاه وتراث وتخمة ثم إن الباء
لأصالتها في معنى القسم تستبد عن أختيها بجواز إظهار الفعل
معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بالله لأعبدنه وبالحلف
على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك أخبرني فهو استعطاف للحالف
وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا على الباء لم تدخل على
المظهر إلا على واحد وهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به
والمعنى أذهبته فإن قلت الباء للتعدية في أوجهها الأخر
قلنا نعم إلا أنها في سائر الأوجه قد أفادت مع التعدية
معنى آخر وههنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها
للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم وتسمى
أيضا أداة ووصلة للفعل ومحملة إياه وللمصاحبة في
دخلت عليه بثياب السفر أي معها قالوا والفرق بين الباء

ومع أن مع لإثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد
تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بأيديكم على أحد التأويلين
وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب أقيس منها في
المرفوع لما سبق في من وأما اللام فهي للاختصاص قال
عبد القاهر أصل اللام أن تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون
للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فإنه لما اختص به ودام
ملابسته به جرى مجرى المملوك وإن كان الفرس مما لا يملك وله
وعلى هذا جاء في أخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم وأما رب
فهي للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل يفهم لقيته وأنت تريد
أن تقلل ذلك وهذا أصلها ثم غلب عليها الاستعمال في التكثير
بدليل أنهم يستعملونها في موضع المدح وعند المفاخرة نحو رب يوم
لك منهن صالح وإنها تستبد عن أخواتها بأشياء منها أنها
تصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك

لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام
الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى
ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر
الكلام لانها معان تدخل الجمل لتغير معناها فوجب ان تقدم
العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها
اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل
والنكرة دالة على الشيوع والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح
معنى التقليل فيها ولهذا الحكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك
بانه لا يريد به شيئا معينا مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسر
بالنكرة كما يرى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لما جاز ان
تقول ربه رجلا كما جاز مثله رجلا ومنها ان فعلها الذي
تسلطه على الاسم يجب حذفه في اكثر ولا يكاد يظهر الا في الضرورة
وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت رب رجل يفهم كان

للمعنى ورب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل عليه
فحذف كما حذف في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلطة
هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة
عليه لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها
يلزم الصفة اما بجملة اذا كان مظهرا كما مر واما بغيره نحو رب
رجل جواد قالوا وانما لزم الصفة لتكون عوضا عن الفعل
وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا
قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي
لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما
قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين راجع
الى المعنى المضي لان ما اخبر الله به من وعده فيما يستقبل صادق
الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام رب

وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل
ان يقول انك اذا قلت رب رجل يفهم ادركت مثلا
كان رب موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد
بنفسه فكيف يقال انه متعدي برب ولم يوجد حرف جر
اتصل بالمتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعا
زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر
وقع في الكلام على حد من ان كان لاستغراق الجنس نحو
ما رايت من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد او
صلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها تعدى الى الاسم
بنفسه لكن اردت بها افادة معنى اخر غير التعدي وهو استغراق
الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا بالقصد لك معنى آخر غير التعدي وهو التقليل
وهذا تشبيه واضح واما على فهو للاستعلاء ويكون تارة حرفا

١٢٧٧

٩٩

وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير
فهي هنا حرف جر لا يصال معنى الفعل الى الاسم وقولهم
عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قوله
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا
لما دخله الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون
ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى
ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه
العلم لان العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى
المجاوزة الا انها تدل في رميت عن القوس ان ابتداء الرمي
منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدي
كان مخصوصا بمن فلا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد
لان هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضع لا يجب ان
يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم

سقا عن الغيمة اي بعيد عنها وجاوز بحكمها الى الري
وان شيت قلته من على معنى سقا من جهة الغيمة وهذا
مع عمل من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز
ان يقع فيه عن ولا تقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد
ان احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما تريد
ان فضل زيد بدأ من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو
جلست من عن يمينه اي من جانبها واما الكاف فهي للتشبيه
ويكون حرفا في نحو لك الذي كزيد اخوك ويدل على كونها
حرفا وصلهم الذي بها ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جيت
بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه فاعله فيكون
جملة فيكون المعنى حصل كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد
على تقدير حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما

١٠٥

جارا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا يجوز ان يقاس
عليه الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان
وصلهم الذي بالكاف جائزا مستعملا في حال السعة علمنا انه
حرف جر وقد تكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن مثل البرد المنهم اي الذائب واما مذ ومنذ فانهما
لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد
ان مبدا انتفاء الروية يوم الجمعة فهذه حرفا وصلت
الفعل الذي قبلها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت
عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونا
اسمين فيرفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما
اول المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي
انقطع الروية فيه يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة
على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك

لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك هذا
الا ما كنت تعرفه ضرورة اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون
في وقت ما واما الثاني فان اريد بها جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان
كانك قلت مدة ذلك المدة يومان واقل وقته واخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة ما دام الواجب العدد ولو قلت
منذ يوم الجمعة وزيد اول الوقت الذي هو آخره جاز على
على تاويل ما رايته منذ اثنا عشر ساعة او عشر ساعات مثلا
والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون آخره
ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم يتصل
في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول
اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت الرؤية
قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقته
كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

ان الكلام في الجر مع جملة واحدة وفي الرفع مع الجملتين احديهما ما رايته
والاخرى منذ يومان لان منذ مبتدأ ويومان خبر كان المعنى ما رايته
مع امد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة وانما
يمنع ذلك تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومنذ يومان
كما ساغ ذلك مع ما قررناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام
قبلها لانها تفيد التحديد في الفصل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته
ولم تقل منذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي
واذا قلت منذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما امتزج
احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا مجراها مجرى جملة واحدة فلم يجز
دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك واما قال
المصنف ويجوز منذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمنذ يقتضي
اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلم يتوهم ان يتوهم
امتناع الجر في قولهم ما رايته منذ يومان فازال المصنف هذا

وذكر ان الخبر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء
الرؤية مقدر بهذا المقدار او انه موازن بهذه المدة مبتدأ من اوله
ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبدأه اول هذه المدة
الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفصل بالمدة ولا تتجه
فيها لانك تريد انه كان بعد لم يبلغ غايته حتى الآن فقلت ما رأيته
مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين
من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان
ضنا عن الملحاة والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب
نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا
وعدا فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى
وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية
والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيد وعدا زيدا اي عدا

بعضهم

بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لم يتصرف في هذه الافعال لانها
لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
واذا ادخلت ما على عدا او خلا ينصبان البتة لتمحضهما
فعلين اذ ذاك وذلك لان التأمل الصادق في مواردهما
ومواد استعمالهما يشهد بانهما التي بعد ان جعلها انها لا تخلو
من ان تكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما وان كانت
وان كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا
لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا
زيدا كان التقدير بعدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا
وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول
الحرف وانما تتصل باخره مثل انما وربما فاذا ادخلت
على الفعل دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب وانما ما نصب

المفرد فسبقه على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قد سبق
ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون
ان العامل فيه المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك
انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان
الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه لكي
ينتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل
او معناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما
قلت ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه
عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل
للواو الذي لا تاثير له فيه على ان المصنف جعل المفعول معه
فيما تقدم من معمول الفعل وههنا جعل الواو عاملا ولعل
قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض قوله

١٠٣

وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة
الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان
الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما وقد اهمل
ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة
وان لم تكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادى اذا
كان مضافا فاذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله
كانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانا قائل ذلك
لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد منادى
توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعني من هذا الخطاب
والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة استعمالهم حذفا لازما
سادا يا مع افادته معنى التنبيه والنداء مسده وتفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت

يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانا قال يا اياك
على النداء واياك على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان
يستعمل للغائب الا انه ههنا استعمل استعمال كاف الخطاب وفيه
ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا
في ان العمل في هذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون
الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل
هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وبعضهم انهم اجازوا
الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل وسادّ
مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل
عليه ايضا تعلق لام الجارة به نحو يا لزيد فان اللام لا يتعلق
الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر
الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد
والمشابهة بين هذا والمضاف من ثلثة اوجه وهي كون الاول

عاملا في الثاني لانه لابد من ان يجعل متصلة بزيد او بحرف
فانه كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به فكذلك في
مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني فيها يجري
بالاول مجرى المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام
الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول
قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه فالوجوه
الثلثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه
ويا حسنا وجهه الاخ والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة
وثلثين في اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحد بعينه
بل كل من ياخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة
فمضموم قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه
موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف

لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في الثلاثين ولكن يخصصه

اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز
ان يجتمع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلا تبنى لانتفاء
علة البناء فيه من حيث انه لم يقع موقع كاف الخطاب وفي
قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
على وجهين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني
ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة
وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته
بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا
واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا
على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه تنكر وجعل
جنسا مخصوصا من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص
بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع
يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية

باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة
لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا
بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان الاشارة لا تقبل
التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله
النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء
في المفرد المعرفة فلم ينتصب لفظا ولكن حكم على محله بالنصب
كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على كونه منصوب
المحل جواز النصب في وصفه نحو قولك يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالدابر
رفع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ
وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي يصاحبها محمولة على الموضع
دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا
على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وفي هؤلاء الظريفين

لان الضم لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر ما ارتفع بالفعل
نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب ولم يجز
ذلك في امس لانه ليس كل ما كان مثلا كامس يطرد فيه البناء
على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة
مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب فهلا منعوا ذلك
منعهم في الضمائر لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك
انهم قالوا يا تميم كلهم او كلكم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة
مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام
الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا اشبه
بالشيء لم يجر على سننه في كل حال وما نحن فيه من تلك الصفة
فيجوز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التاكيد وعطف
البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون

واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث
وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان
لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزلت منزلة العامل فليس لها
في كونها علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معها الالف
واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد بخارج
ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت
يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل حكم
المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد ويا عمرو
وهكذا حكم البدل بعينه نحو يا زيد زيد كرز فحكم تكرير العامل
هذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التوابع تتنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في
المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له
وذلك يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه يا تميم كلهم او كلكم ويا غلام

يا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بن صاحب عمرو **قوله**

مثال عطف بالحرف بدل

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز هاهنا الا الرفع لان

أيا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل

وانما جاؤا بأي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام

لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى

هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب

انما صار وصفا لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول

يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت

يا رجل وصيغة اللام هاهنا فيها عوض لانا لا نفقد ان نضمها

حركة اعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل وام حركة

بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك لان قلنا انها

حركة الاعراب كيا زيد كنا سوينا بينها وبين حركة الموصوف

اعني المنادى المضموم فانه يشبه المبني المشبه للمعرب ونحوها

وهو اي هنا

ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها

منزلة بين منزلتي البناء والاعراب الا ان حظها من الاعراب

اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني

قد اعطي شبها من المعرب وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعله

العامل في الصفة كونها صفة كان ان يكون الحركة حركة

الاعراب هكذا ذكر عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه

بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة

قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام وقد سبق

الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف

واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام

لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انها عوض عن همزة

اله فصار الكاف انها قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع

الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء

اعلم يجوز قطع الهمزة في نفس ... في غير النداء ...

وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن
منبي التعريف رأسا فوصلوا الهمزة واما في النداء
فقد تجردت للتعويض متمحلا عنها منبي التعريف لان التعريف
الندائي اغنى عن تعريفهما فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الموصوف
بالمنادي المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع
المنادي على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك
لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد
واذا نزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادي حركة الابن ولم
تعكس لان الحركة التي استحقها الابن حال الانفراد كانت
اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادي الضم
وهي بنائية واتباع الحركة البنائية للاعرابية اولى لكون الا

اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان
الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب
والحركة في دال زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب
شبه هذا بامرء وابنم فكما ان حركة الهمزة من امرء
حركة اعراب كذلك تكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب
جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين
اذا جعلا شيئا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني
عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادي مع الابن
على الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح
ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادي دون الابن
اي بنيت المنادي حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الا تباع
فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا او يا رجل ابن زيد
لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة

نحو منحدر الجبل الا انهم لجازوا الاتباع ههنا لتنزيل
الابن منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي
كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصفت به العلم كان له من
الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين
لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون في النسبة
ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين
علمين الا يرى انه لا يحتاج ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحدهما و
ما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين بموصوفه
انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا
زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين

علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله واذا لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة صح
الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث نحو يا زيد ذا المال
لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام
الجارة مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى وتكون للاختصاص
او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه
يا لله للمسلمين وانما فتحت اللام مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه
فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه
لتنزيل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة
تفتح مع الكاف نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في
الحروف الواردة على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي
اخت السكون في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت
اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل
ان زيدا لهذا لم يفرق ان الاخبار عن زيد بانه هذا او اللام

للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان
هذه الالتباس انما كان لما ان زائد مع الضمير اختلاف صيغتي الرفع
والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام
الى الحركة التي تستحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح
مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك فقد تعجبت من كثرته
فاعجبك فتناديه وتقول تعالى فانت عجب الشان اذ من كثرتك
كل احد قوله وقولهم يا للبهيتة بكسر اللام هذا جواب
عن سؤال مقدر يرد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى
متروك كانه قولهم يا قوم لزيد والمعنى يا للقوم للبهيتة اي
احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا ليس من امثلة
وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله
ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف

في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر الابل ونحوها
من غير علة وهذا ايضا حذف من آخر الاسم من غير عارض من اضافة
او اعلال او نحو ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم
امراة رخيم وهي التي يكون كلامها رتلا محذوف الفضول
فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة
الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر
الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف للفظ
وتسهيل وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير
فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لاسم فالمنادى
يوذن بالترخيم لكل الاسم ما لا يحتمل التوقف ريثما يتم الكلمة
وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما وذلك ليتميز كي لا يلتبس
والثانية ان يكون زائدا على ثلاثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل
الاوزان ولكن يونس جاز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف

اذا كان اوسطه متحركا فقيل في المسمى بعنتق يا عنت قال لان
في الاسماء ما يشابه كله نحو دم و يد وقال اصحابنا ان هذه
الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس
عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت
في غير المنادى والرابعة ان لا يكون مندوبا لان المندوب انما يكون
بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال
والخامس ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث لا يأمن
نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم وذلك
اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بسبب الحذف والترخيم
ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف

آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة
والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شيء فسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار
ويا هرق في حارث ويا هرقل وان شئت يا حار ويا هرق
بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل
الآخر مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بلب في المسمى
ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو من ان يكون في آخره زيادتان في حكم
زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك
والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة او لم يكن فان لم يكن
لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث بالكسر والضم على اللغتين
وان كان فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلاثة احرف او لم يبق
فان لم يبق لم يحذف الا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين
الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم

وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي تحذف التاء ايضا
نحو يا منصُ في منصور بالضم على اللغتين وان كان في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معًا نحو يا مرو في
بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره تاء التانيث
فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية انما اشترط
هذان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرًا في الحذف
واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط
لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فحذفها هين وكذا لم يشترط
الزيادة على الثلاثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة
لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة
غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثبا اقبل وا قبلي على الخلاف
المنبنين ثبة اذا كان اسم رجل فالوجه ان يقال يا ثب
اقبل لاحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلاثة واذا كان

قوله الا ما في آخره تاء التانيث استثناء من قوله
علما زائدا على ثلثة احرف اي يشترط في ترخيم
المنادى العلمية والزيادة على ثلثة احرف
الا في الاسم يكون في آخره تاء التانيث فانه
اي الشان لا يشترط فيه اي فيما آخره تا التانيث
الزيادة على الثلثة والعلمية

بنى الجماعة لا يكون علما فالوجه ان يقال يا اقبلي ويكون كلا
الشرطين مفقودًا او جاز فيه الضم والفتح قوله والا
في الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته
عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى
او من ثني الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا
سمي استثناء لانه وضع عقيب الجزء وشفع ان كان الاول مثبتا
شفع بالنفي وان كان منفيا شفع بالمثبت على ما يجيء وهو اخراج
الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدًا
فقد اخرجت زيدًا من حكم المجيء الداخل فيه القوم غيره ولم يقل
من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاخراج
لان الحمار في جاءني القوم الا حمارًا لم يدخل في الحكم الا انه
مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به

قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم
ان المستثنى بالا لا يخ من ان يكون في كلام موجب او غير موجب
واعلم ان المعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة
التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها
وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية
كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق
غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا
والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه شابه
المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف
ههنا عاملا كما جعل الواو ثمة عاملا وان كانا العامل في الحقيقة
للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان غير موجب
فلا يخ من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه

فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ
للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخ
من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى
منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه
وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب
على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا
وما مررت باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا
وههنا لا يجوز الا النصب لكونه يحتمل الاستثناء والبدل
والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء
لكان الفصل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله
تام لا يفتقر الى المستثنى فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام

مقدما صح

الاستثناء ح
نصبت ما بعد الا على سبيل القطع
النصب اي في كون المستثنى من جنس المستثنى منه

واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرّغ
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني
احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل
اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو
فضلة وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم
الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه فاذا قام مقامه
عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعته
بجاءني فكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان
القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم
واثبته وهذا عكس الغرض واذا كان الكلام غير تام فيه
الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع

ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى صح

هاهنا قبل الا مفرّغ لما بعدها والا هاهنا بمنزلة سائر الحروف
التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا
الا في النفي لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو صحّ
بقولك لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان
اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك
لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا
نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد
جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كان رفعه
بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طرقها
لان الا لم يوضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له ونكتة وحكم غير حكم
الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على ان صفة
ولا تقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع

على ما بيّنا في التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل ما عدا
المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة تعرّفه
اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضدّ واحد فيتعرّف
اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون ونحو قد يوصف
به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك
قد وقع على المخاطب و رجل آخر وانك لم تمرّ بالمخاطب
بل بآخر وانك مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب
والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل يخالفه في الوجهين
الاولين اذ المراد بهما المخالفة في الذات دون الاوصاف
والشمائل فهذا معنى غير وما له في اصله ثم انهم قد وجدوا
بينه وبين الا مشابهة من وجه فادخلوا كل واحد منهما
على صاحبه اعني انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه
اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا

الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان
حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير
زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيها الفعل غير المتعدي
بنفسه وبواسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلت
لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي
هي الجهات الست وما جرى مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما
عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على معنى غير في الوصفية
فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله
ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله
لفسدتا فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة
على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير

في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان
في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه
عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمولا عاملين في حالة واحدة
فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح
ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته
وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير
والكوفيون اجازوا استعماله ظرفا واسما فيجيزون في السعة
مررت بسواك وجاءني سواك فصل والحروف الداخلة
على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس
وستة تسمى المشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل لانها
اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون اواخرها
مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف
فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها

المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا
اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم وثمة جائز وانما التزم
ههنا ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل
وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها التوسع
لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او ضرب عمرا زيد وانما
كان تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل
فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف
للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فان الخبر اذا كان ظرفا
فما الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلت
انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزيل من الاشياء
منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون
بها بين المضاف والمضاف اليه في نحو قوله هما اخوا في الحرب في الشرح مع
من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم عليه ان لا تقول في الدار ان زيدا

لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما قبلها ولم يبلغ ايضاً
من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدماً عليه واعلم بان الاسم
والخبر في هذا الباب هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل
الحرف فيهما معا عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين
على السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا
وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف
ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل اذ يكون ان
منه مرفوعا بالابتداء ويفتقر الخبر وهو ذاهبان جزءا ولان لا
يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر معنوي
ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز اذ لا عمل
للحرف عندهم في الخبر ولا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله
انّ وانّ للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فانّ تحقق مضمون الجملة

ثبوتها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني انّ زيدا قائم بالفتح
الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما مر وانّ مكسورة
لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم يجامع
مع لام التاكيد الا بابها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان في
الدار لجالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو لانّ زيدا قائم الا انهم
كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا
فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر اذا تقدم نحو ان زيدا
الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر الا اذا وقع فصل بينهما
ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل
بعد مضي الجملة وان لم يمض فالنصب ليس الا على ما مر ايضا
واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الآية تقديما وتاخيرا

كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد
شاهدا له وإلا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
اي فاعلموا انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الآية هو التنبيه
بان الصابئين الذين كانوا ابعد من غاية الشرك واشد
تدينا في الكفر وبيانهم صابئين اي خارجين عن الاديان
كلها لو آمنوا الصحيح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فتقديم ذكرهم
ابدا الى هذه النكتة واما في الشعر فهو الاشعار بان المخاطبين
اوغل في البغي ضلا من بعد ذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل
والصابئين بالنصب واياكم لما كان فيه من التقديم والتأخير
في شيء لان التقديم والتأخير في المراد في الفار هكذا ذكر
في الكشاف قوله وكان للتشبيه كانه مركبة من كاف
التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد فلما قدمت
الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكلام

ان زيدا كالاسد صح

عليه صح

بدليل جواز السكوت وانما عدل بالكلام عن سمته الاول
ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك
اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف
قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره على
الاثبات قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات
والاثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة
التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد
لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت
فيه محلا لما ان معناها الاثبات بمعنى الابتداء وفي جواز دخول
اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين ومن اصحابنا قوله
وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد

ولا نكذب بآيات ربنا وقوله لعل الساعة قريب نزح العبا

والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما

لا يمكن وقوعه نحو وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل

ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرجى وقوعه

قوله والفرق بين اذ وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها

كلام تام مفيد وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة

في العمل وفي افادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب

الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد

حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا

منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها

بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق

والحاصل ان ما كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح

الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة

للمفاريد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول

والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت

ان عمرا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا

منطلق الا انها لا تقع مبتداء بها في اللفظ لا تقول ان زيدا

منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤوا

الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان ان زيدا قائم

حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد **قوله**

وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها وانما فتحت

بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا

بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير

لو وقع انك جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما رفض استعماله لطول

الكلام بان وصلتها ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة

بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك

مثلا هكذا ذكره جار الله العلامة رحمة الله عليه وقد اعترض
عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه
فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس
بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة
المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها
بها وحصول التركيب بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم
زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل
مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا
عطفا صار عمرو لالتباسه بسبب زيد وكان الضمير المتصل
باخي زيد متصلا بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها
يكون مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا واذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد
ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون

كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا تصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد
علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك
حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلتها
ولا يجيء فيه المصدر لانه يختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه
اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث
والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام
يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم
اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى
ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم زيد
منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا
فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك
اذ لا يكون فيه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر
وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عند

لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سيأتي بيانه فإذا دخلت لام
صار علمت معلقا وما بعده من ظن أن الجملة فكر قوله
وتدخل ما الكافة على جميعها اعلم أن ما تدخل على هذه
الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على
القبيلين نحو إنما زيد قائم وإنما قام زيد وعلى هذا سائر
الحروف وذكر علماء علم المعاني أن إنما لقصر الحكم على الشيء
أو لقصر الشيء على الحكم كقولك إنما زيد قائم وإنما قام زيد
تريد أن زيدا مقصور على القيام وإنما يقوم زيد تريد أن القيام
مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل إنما أنا بشر مثلكم
وقوله تعالى إنما ينهيكم الله واستقصاء هذا الكلام لا يليق بهذا
الكتاب واعلم أن هذه الحروف كما بطل عملها عند لحوق
ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف
فتهيئها للدخول على القبيلين لأن أن المكسورة إذا خففت

لزمتها اللام فرقا بينها وإذا دخلت على الفعل تدخل على وبين إن النافية مع
الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسبت
وأخواتها والمفتوحة إذا خففت يعوض عما ذهب منها
عند دخولها على الفعل أحد الأحرف الأربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين أن الناصبة لأنها لا تجامع
مع أن الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الأحرف إما للا ايضا
ستقبال أو للحال وذلك نحو إن زيد لقائم لها وإن كان
زيد لقائما وإن علمت لزيد قائم وعلمت أن زيد منطلق وعلمت وإن ظننت زيد لقائما
أن سيخرج وأن سوف يخرج وأن لم يخرج وأن قد خرج وما
جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان قوله
ولا التي لنفي الجنس ... ما ولا المشبهتين
بليس ما ولا تدخلان على اسمين فيجعل لهما مرفوع ومنصوب
على لغة أهل الحجاز لمشابهتهما إياها من وجهين النفي

والدخول على المبتدإ والخبر نحو ان ما اذهب في الشبه بليس
وذلك لاختصاصها بالنفي الحالي كليس بخلاف لا فانها للنفي
الاستقبالي ولذلك كانت ما في المعرفة والنكرة نحو لا رجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه
وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها
بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور
الا في النكرة فروعي هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم
لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل
على الاول قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم
ويبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس
وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد بطلت بالا ذلك
واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا وان لم تبطل الفعلية
وكذا يبطل عملهما عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما و

وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من
جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدم وقوعهما عن شبههما الاكمل
فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع
في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك
قلت ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعمالا
احبوا ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن به
بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية فامن فيها
الاشتباه بالاصل قوله ولا لوجه آخر اعلم ان النكرة
نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا
ادخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل
النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان
وهذا معنى قولهم ويقال لا لنفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس
نوع التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي الجنس الا ترى انك اذا قلت

لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار
لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل
وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له
انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا ابني على الفتح
وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير
معمولة في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه
يمنع من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار
فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها اختها التي
هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون رحمهم الله قالوا ان
الفتحة ليست للاسم وحده ولكنها مع لا وتقول لا ابا تصيد
لك ولا اخوان نسبا لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته

اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في
هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ولا مساغ لدخول لا
هنا على المعرفة الظاهرة الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب
زيدا الآن او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل
كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
فقال بعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية كما هو
قبل دخول لا ولا عمل لها فيه وحجة الاولين ان لا تحذو بها
حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي
مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثاني
ان لا فرع على ان فوجب ان لا تساوي في العمل انحطاطا لرتبة
الفرع عن الاصل وايضا لان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء
فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدأ ولا يعمل فيه لا اذ الخبر بعيد
غير العامل اللفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان عندنا

بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في
قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين
منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله
قوله فان تكررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو لا حول
ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل
في الدار ولا امراة فيها لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل
في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا اهمل
ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول
لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية
للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان تكون

الاول لنفي الجنس والثاني زائدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم
بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي فانه مفتوح نسبة المنصوب
والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني لكون
عطفا على محل اسم المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاول
كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا
بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث
بعينه صورة الا انه ليس حكما لان لا الثانية في الوجه
بعينه غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها
فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها ولا زيادة عليها بحال
قوله واما المفرد المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها لنفي الشائع وذلك
لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم تقولوا لا زيد
عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة

النفي وما الذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيدٌ عندك
ولا عمرو وانما جاز هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيدٌ
عندك ام عمرو وتقول لا زيدٌ عندي ولا عمرو والمفرد
لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا
اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة
في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله
والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل
في نواصب المضارع هي أنْ المصدرية نحو احب ان تقوم
قالوا وانما عملت لشبهها ان الناصبة المشددة لفظا ولانّ
الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك
كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها
فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال
ويحكى عن الخليل ان الحرف الناصب هي أن نحسب والبواقي لا ينصب

الفعل

الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله
ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت
التاكيد قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائه
مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا براسه
وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان
اصله لا ان لما تقدمه شيء مما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحروف
تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت
مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا وحدث التحضيض نحو لولا اكرمتني
وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد التابيد ليس بشيء
والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وفي
بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي

قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون
حرفا ناصبا فان كانا الاول فالفعل ينتصب بعدها باضمار
ان كما ينتصب بعد اللام لان الجارة لا تعمل النصب وانما حكم باضمار ان نح
بكونها حرف جر استدلالا بدخولهم كيمه على حد قولهم لمه
والاصل كيما على ان يكون كي داخلة على ما الاستفهامية وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيم وان كان الثاني
كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها
ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم
ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم
ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك جوابا لمن قال
لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء
لاتيانه انها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا لها واعلم صح
غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك

فالفعل معتمد على المبتدإ الواقع قبلها اعني انا فهو اي اكرمك
خبر عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدإ اسم والاسم اذا وقع
موقعه الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع على العمل حتى
لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون لها
عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله
المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعدها وكذلك
قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط
يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط وذلك لفساد الشرط
بدون الجزاء اذ يتعقد وان يصح السكوت على غير نصب اذن تقع حينئذ حشوا
النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا
اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد الحال لا يجوز ان يقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان الفعل

منقطعاً عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الا
ستقبال الا بريان ان وكي ولن لا حظ لهن في الحال واما كـ
ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان
الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا تفيد بالا
عمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما انقرر
قوله وكان من بينها ما تدخل على الماضي وتضمر ان بعد ستة احرف اعلم
ان تصرفان في الكلام اكثر من اخواتها فانها اصل والباقية فرع عليها
ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار
فان قلت كيف عد الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها
وقد وجدنا اذن ايضاً تدخل على الماضي كما في قولهم اذن لقام بنصري
معشر خشن قلت لا نم ان اذن في البيت داخل على الماضي في البيت
لانها حرف فيه ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه
ولا تعلق لها بما وقع بعدها والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي

127

في البيت لا لفظاً ولا معنى اما لفظاً فظاهر لانه داخل على اللام
المقدر دونها الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث
المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن جواب
ثان ومعنى ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين
اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين
من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله
وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل
بعدها وجب ان يكون منصوباً باضمار ان اذا قلت سرت حتى اد
خلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور
المحل بحتى ومما يدل على ان العامل هنا ان المضمرة دون حتى
قول الشاعر داويت عيني ابي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو
القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو منصوب عطف عليه ومعلوم
ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف

وغلا في القصد انه ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها

هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجئ هنا منصوبا بعين الجنس الاخر

لا يكون في موضع واحد جارا او ناصبا والمعطوف يجب ان يكون

على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يفعلو فعل منصوب

وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق

على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام

هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها

ابك خفوقا للنجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف

المضاف وصار المصدر نائبا مناب ثم ان الفعل بعد حتى

انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت

كي ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول

لم يمض وهو مترتب عليه او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها

اي الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب

في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت

تحكيه الآن ملفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال

نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال

الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع ان مع فعل الحال

قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب

باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل

كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني

بخلاف اخواتها لانها ليست الاصل للعطف اعني حتى والواو وواو

والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك

فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف

الجر فلا تابى باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه

لا يجب اظهار ان نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا يكون للناس فانك تلفظ بها

حذرا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب

وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر
وقد زيدت ههنا لتوكيد النفي فالحري ان لا تعمل النصب
مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها ايضا لانها جعلت
في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين
فالتزم اضمار ان معها ولم يظهر ان والا لظهر الحتم وفيه بحث
يطلب في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك
او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي والكوفيون
قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المقدرة
بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او
تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف ترك تلك
العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم تكن
بنفسها لانها في الاصل من الحروف العاطفة فلا تكون عاملة في الفعل
فان قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى وحتى والا

لكنا وشيء من هذه الحروف المفردة هي فيها ليس بعامل بل بنفسه في
الفعل فوجب اضمار ان بعدها قوله واو الصرف هي الواو
في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما
وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت
لا تخلو من ان تعمل باعتبار اصلها او لمعناها الذي عرض لها
في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول
فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك
وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب واما الثانية فلان معناها
العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل
وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فلك ان تاكل السمك
على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس لك ان تجمع بينهما في وقت واحد
وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن

بالجزم والفعل بسببها مع أن المضارع منصوب بالحمل على أن معنى
معه كما في قولهم ما صنعت وأباك قوله والفاء في جواب الأشياء
الستة إذا قلت زرني فأكرمك فالفعل منصوب بإضمار أن
وذلك أنهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو
أكرمك عليه إذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الأول نحو زرني
فلأكرمك مثلا قصدوا إلى صنيع يبين أن قصدهم أن يجعلوا
الزيارة سببا للإكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر
نحو ليكن منك زيارة ولما نزل منزلة المصدر وجب إضمار أن
بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فأكرمك
أي ليكن منك زيارة فإكرام مني ففي إضمار أن إيذان بأن الأول
سبب للثاني وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي أي فإن يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فحلول
غضب مني وأما النفي فكقولك ما تأتينا فتحدثنا وله معنيان

أحدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو أتيتنا لحدثتنا والثاني
ما تأتينا إلا لم تحدثنا بمعنى لو أتيتنا لحدثتنا نفيا والثاني ما تأتينا محدثا
أي لم يوجد منك إتيان يتسبب إلى الحديث وأما أخص المعنى
فيما ذكرنا إلا أن الكلام موضوع لنفي المجموع وهو الإتيان والحديث
وانتفاء المجموع إما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الأول
أو بانتفاء أحد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا بانتفاء لا يكون مع
الحديث دون الإتيان ولا يمكن عكسه إذ الحديث بدون الإتيان
لا يتصور وأما الاستفهام فنحو أين بيتك فأزورك والمعنى
أيكون منك تعريف بيتك فزيارة مني وأما التمني فنحو ليت لي مالا
فأنفق أي ليت لي مالا فإنفاقا مني وأما العرض فإنه قريب
من التمني نحو ألا تنزل فتصيب خيرا كأنه قيل ألا يكون منك نزول
فإصابة خير مني ومقاربته للتمني هي أنك إذا عرضت عليه النزول
فقد حثثته عليه فلا تحثه إلا على ما تود وتتمناه وليس هذا

باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن
ترك النزول وانما القصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط
فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم
ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا
من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط
نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما زعم وقسم
جائز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث
وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا المعنى ليت
اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت **قوله** وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت واراد ان الجواب
بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ائتنا
فتحدثنا فجعل الاتيان سببا للحديث ان تأتنا تحدثنا وهذا معنى

١٣١

قوله ان فعلت فعلت لان يكون ذلك باضمار شرط **قوله**
والجازم للفعل لم ولما لنفي الماضي انما عملتا لاختصاصهما بالفعل
وانما وجب ان يعمل الجزم لانهما شبهتا بان من حيث انهما تدخل على
الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل
فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها لم
عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت
لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة في العمل
يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها
على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حرف
الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي
فدل على الاثقل الا الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي
وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي
هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل **قوله**

بدليل الذي ذكرنا وهو ظهور عمله في المضارع صح

... يكون الانتقال من الاخف الى الاثقل

وفي لما توقع قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فلما في النفي
بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال
يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب
ما صح وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت
معنى التوقع واستطالة زمان فعلها وذلك انك اذا قلت
ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت لما كان على
انه لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت لام الامر
الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه محضا الى كونه شكا
وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان تفتح على ما سبق
فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليفعل
ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت لام الجارة
التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف

وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فل
من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكن اللام
ههنا كما كانوا قد سكنوا العين عنه نحو فخذ وكبد ونظير الحاق
اوله مع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد نحو قولنا وهو صح
قوله ولا للنهي انما عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر
ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب
ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط والجزاء
ان وضعت للشرط وهي تقتضي الجملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى
جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية
للجملتين وجب ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
لان الجزم حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي ولهذا لم
تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها لما كانت للماضي والماضي لا يستحق

الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحروف التي وضع لاجلها ولا
على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظاً فان قلت كيف زعمت
ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطك
قلنا انه وان كان ماضياً لفظاً الا ان المعنى على الاستقبال
كان المعنى ان كنت خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس فانك
تقول ذلك بعد ان لا يكون قد خرج وذا كلام على وجهه
قوله وهما مجزومان اذا كانا مضارعين اعلم ان فعلي الشرط
والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعاً والجزاء ماضياً او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تأتني اعطك فالفعلان مجزومان جميعاً بان لان
معناها يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملاً فيهما جميعاً
لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر
فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستحقة

للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انهما
في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعاً لو وقع فيه المضارع المعرب
يستحق الاعراب لكان مجزوماً واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه
واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون
الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً فلا شك ان الاول لا يظهر فيه
الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك — بثبوت الياء علامة الرفع
او آتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضياً حمل الجزاء عليه فلم تجزمه وتركه على اصل حاله
وهو الرفع فهو مرفوع لفظاً ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد
جزم مرفوع لفظاً ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد
واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين
فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوماً وعليه البيت الذي
اي على قسم الرابع

انشدوا ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

فيجي يقول لجاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروي يوم مسغبة

ويوم مسئلة ويروي حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل

الفقير والحرم المنع اي يقول الست لي الحرمان ما بي منع عنك وقال ابو عبيد

يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء **قوله** ويجي الجزاء

بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا

صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل

على كونه جزاء وكل موضع لا تقدر فيه الجزم تدخل الفاء لان الفاء

تاتي لاتباع الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت

ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس

بكلام مقطوع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار

مبتدأ بعدها ليصرفه عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو

لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية ممتنع فيه

الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا

كان ماضيا او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما

فعل الامر فهو مرفوع او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه

مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذلك الماضي لانه مستغنى

الاعراب واحترز بالصريح عما كان ماضيا في تاويل المستقبل

نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت

امس فقد صرحت بالماضي ولا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال

فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا

ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء نحو

قولك ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع

فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء

فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد

من الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وهاهنا جملة

او كان امرا فان الجزم ايضا غير ممكن بسكون اخره قبل جعله جزاء فلا بد له من الفاء ليدل على وقوعه جزاء من الشرط نقل افتتاح

الفاء في موضع الجملة بمجموعهما لان تقدير الجزم في جزء جزء

الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت

ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول ان لم تكرمه عجز ومنع القصد

لكنك تقدر الجزم في المجموع فتناول الكلام على معنى فعل آخر

نظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد

اتيتك امس اذ المعنى ان تفضل يكن ذلك لوجوب او وقع مستحقا

او ما اشبه ذلك واما قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك

ان تناول الفعل على فعل آخر نظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء

اذا كان فعلا فلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وحسن ان يستعمل

بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب

الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون

دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا الا ترى ان الاعراب لم يكن

الا حقيقة الا كونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغته والمعرب دليل عليه

كالفاعلية ونحوها قلت ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى

وحفظه عن الالتباس نحو ان تلبس اي والمراد بها الجزاء

بالتي هي النافية وليس اعرابا لاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى

منفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين

الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب

زيد عمرا العلم بمعنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان

تخرج اخرج لعلم ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا

النهي ولكن لان الفعل لو طرفان في اقتضاء فاحتيج ان ينفصل احدهما

عن الآخر فود ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك

مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني

فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرامك

علم انه جزاء الاتيان نحو وعلى هذا الاستفهام نحو اين

بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك

لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعد بالفعل علم ان جزاء لما
الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعد بالفعل كان المعنى
ان لم تفعل وان تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من الاسد
ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا يدل
عليه لانه نفي فلا يدل على الاثبات ولهذا امتنع الاضمار بعد النهي
مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا
وهذا خلف من القول لانا لا نأتي لان تقدير فلا مثبتا نحو ان تاتنا
تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
الاضمار في النفي ما ذكر لما جاز نحو لا تفعل يكن خيرا لك
باضمار ان لم تفعل وقد جوز ذلك مطلقا فالاولى ان يعرض
عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار
بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة

له على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون
بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها
غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب علم
انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على انه لم تنزل
فكيف جوزتم قلنا لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان تعلم ان المضارع الواقع
في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم تقصد كان
مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني اي وليا وارثا او حالا عنه نحو قوله تعالى فذرهم في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به تغلب
عليه اي انت تغلب عليه **قوله** ومن الناصبة انما يجزم المضارع

على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع
ان لضرب من الايجاز والاختصار وبيانه انك اذا قلت من تضرب
اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره
ولا تقدر على استيفائه فاتى بالاسم العام فيشمل الجميع مرادا استيعاب
ان معه فصل من تضرب اضرب فدل على كل انسان فلهذا احكم
باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية
فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على ما قيل كل انسان تضرب اضرب
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله رفعا بالابتدائية على انه
اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني
اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم
على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما ان يكرمني اكرمه
ومهما يعني من تخصيص باولي العلم وعلى هذا ما تصنع اصنع اذ المعنى

١٣٧

شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم تقع على كل شيء فلما قصد
الشياع اتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب
على المفعولية واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا
يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده
يجب ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا
عن العائد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي فهو اسم يأتني اكرمه
والمعنى انسانا ما ان تأتني اكرمه وههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت
ايهم تضرب اضرب كان المعنى منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين
فمتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى
تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب
كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما نحو متى ما
تخرج اخرج وانما تكن اكن وهو على هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها
يجازى بها دون كيف نحو اني تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال

وانما البيت بنظر فيما ان كيف كذلك وعلى هذا اسمهما تصنع اصنع

وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل اما ما على ان يكون ما الثاني

زائدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هاء تحسينا للفظ

والثاني ان يكون مه واقعا قبلها ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جرى

مجرى كلمة واحدة وعلى هذا احيثما واذ ما بمنزلة اين ومتى الا انها

لا تجازي بها الا مع ما وذلك لانها قد لزمتا الاضافة والاضافة

تنافي معنى المجازاة لاقتضاء الابهام والاضافة تنافيه فاذا كفتا

عما اصلحتا لمعنى المجازاة قوله واي يكون واحدا من اثنين ووضع

على كيفيتي واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة

لم يضف الا الى اثنين فصاعدا او كون النكرة شائعة اضيفت اليها

واحدة كانت واثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره قد استدل

على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها

نحو ابتسم يكرمني اكرمه والاضمار تختص بالاسماء ويدخل حرف الجر

عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو اينهم ومدخول التنوين

نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع الاسماء بل تختص بعضها

لان متى ومهما وحيثما واذ ما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك

الدليل القاطع على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة

اياها كلا ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة

ويدل على اسميتها ايضا انها لا تعري عن الاعراب المحلي على ان

الحرف لا يكون له اعراب لوجدنا قوله ومنها اسماء تنصب اسما نكرة

على انها تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير

فافتقرت الى ما يبينها الا ترى انك اذا قلت عندي ثلثة مثلا لم يعلم

اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان

التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في

العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف الى مثلثة اقل العدد التي

هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح مذكره ومؤنثه

كسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لان جمع الكثرة والثلاث
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن
للاسم هنا قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد
السماع في اشسع واشساع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة
الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث يبين
بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة
لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل
على عدد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون
فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم
لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كان في موضع كقفيز
سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون والملحق به وقد مر ذكره

وفيما ركب

وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان
لانه فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما يجيء في
موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها
اخف واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة
الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها
شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات والثاني مع تسعين
من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها
مجرورا لا منونا كعشرة ولم يجمع لئلا يكون كتسعين توفرا على
الشبهين حقهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها الى
المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد
المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها
على التمييز تختص بهذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا

كانت

تختص في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من التمامة
فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من التمامة بمعنى ما ذكرتم
وقد عددتها في القياسية قلت ان جعل الاسم التام مطلقا من جملة
العوامل القياسية لانه كل اسم مبهم تم فامتنع من الاضافة ونصب
ما بعده على التمييز فصح تعديده من جملة القياسية ولما ان اصل انواع
الاسم التام المبهم منحصر في عدد مخصوص فلذلك لا يقدح فيما ذكره
على ان النقض قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان تعد
من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم في الاستفهام
عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة
وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما [illegible] فنحو كم رجلا — اما الاستفهام صح
عندك فتنصب ما بعده المميز لجريها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون
رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق

١٤٠

التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة
الى الجمع او الى الواحد نحو كم رجال وكم رجل عندي بمعنى كثير من الرجال
فاضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة واما الى الجمع
فانها لما بينت بالاضافة اشبهت باب عشرة واخص التبيين
بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالجر فرقا بينهما
والجاء في الخبرية من النصب لما انها نقيضة رب فيجر ما بعدها
حملا على رب حملا على [illegible] نقيضه في حمل الشيء على ما يقابله وتكون
النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها
وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار
من وهي منونة ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون
لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجهيها مبتداء
ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير

او عشرون من الرجال عندك وكم رجلٍ او رجلين لقيت اي كثيرًا
او عشرين ودرى كم رجلٍ او رجلين انطلقت ولا تقع فاعلة
الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى نقيضها
في الحالين ولانها لما كانت تقابل ربّ ولها صدر الكلام
فكذلك لها ثم ان كم لما كانت اسمًا موضوعًا للكثرة جاز عود
الضمير اليه حملًا على اللفظ مرةً وعلى المعنى اخرى نحو كم رجلٍ لقيته
ولقيتهم **قوله** والثالث كأيّ كأيّ كلمة ركبت من كاف
التشبيه وايّ جعلت في معنى كم الخبرية نحو كأيّ رجلًا وانما
نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنيت عن الاضافة
وفيها خمس لغات كأيّ بوزن كعيّ وكائن وكاءٍ بوزن
كاعٍ وكيئٍ وكأْءٍ بوزن كعْعٍ واكثر ما يستعمل مع من وكذلك
كم الخبرية **قوله** والرابع كذا اي كذا كناية عن العدد ككم وهي

مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا
تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كأيّ وذا ايضًا
تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والانثى لا يقال
في كذا كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف
صار بمنزلة اسم مضاف فنصبت ما بعدها نحو عندي كذا
درهمًا فكان تمييزًا كالعدد درهمًا وانما قصدوا ان تبين كونها
عبارة عن عددٍ مبهمٍ فاذا قلت عندي كذا درهمًا كانك
قلت عددٌ ما درهمًا **قوله** ومن السماعية العاملة في الاسم
كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد الخ اعلم ان هذه الاسماء
تؤتى بها لضربٍ من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع
الافعال ويسدون بها مسدها ولنوعٍ من المبالغة والتوكيد
لا يكون في لفظ الفعل عليها ايضًا فاذا قلت رويد فانه اقيم
مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان

والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء
قد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا اي امهل قد تكون امرا
متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص هذا النوع
من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل واما
اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر
على ما ذكر في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل
اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد
وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير دليلا على انه خلع
منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى
فيها الواحد والاثنان والجمع فرقا بينهما وبين الفعل ولانها
في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل
مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل
منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى
ارهينا

وعلى الحال ايضا نحو سار رويدا اي مرتفقين واذا لحقه
الكاف وهو اسم فعل كان الكاف حرفا للخطاب ولا محل لها من
الاعراب مثلها في ذلك والنجاء نحو رويدك زيدا واذا كان
مصدرا فهي اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله
وهي اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا
تركا ومنها دونك وهي اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في
الاصل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظرف ينوب مناب
الافعال وتغني غناها فجعلت هنا اسما لها وعلى ذلك
دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد
الامر وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها شتان

وهما اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا
وقد يزاد بعدها ما تأكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو وقد قبح
الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت
موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين
ولو جعلت من زيدة لاستند شتان الى بين وهو اسم منصوب
لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القياس الجلي وهو اسم
لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان ونصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل
اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ يسيل رغامها فرأى
رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال الامر قد سمنت
الشاة فقال انه ذلك رغامها ساق مثلا يضرب لمن يخبر بكون الشيء
قبل وقته قوله ومعنى الثلاثة مبالغة ليست في مسماها لقد اراد
هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان كنا نفسر هيهات

بعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن
المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء
بل لاظهار اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد
جدا او ما ابعد من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان
قوله ومن الناقصة انواع اربعة من الافعال منها الافعال
الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتدأ والخبر كظننت
واخواتها الا انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون
ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضرب زيدا
قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على مرفوعها
لم يكن كلاما كما اذا لفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه
الافعال المبتدأ ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في
اقتضاء معمولها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك كان زيد قائما كان

بمنزلة قام زيد في ان زيداً على قيام فيما مضى وانما سلبت الدلالة
على الحدث وعوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على
الحدث فلم تنكت على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنياً
والطين خزفاً وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان
مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه
يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لعدم زواله
وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي
في هذه المواضع تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا
كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو
كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبياً وصبياً منصوب على الحال دون الخبرية
اذ لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبياً والثالث فيها ضمير الشأن

نحو كان انت خير من زيد اي كان الشأن انت خير من زيد
فكان هذه هي الناقصة بعينها الا ان ضمير الشأن اسمها والجملة
خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسماً مفرداً رغبة
في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون زائدة نحو ما حكي من قولهم
ان من افضلهم كان زيداً قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى يجيء على ثلثة معان الاول ان تفيد اقتران مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائماً وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان تكون بمعنى
الدخول في هذه الاوقات جارية مجرى اغتم كاعتم واظهر
فتكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان تكون بمعنى صار من غير ان تقصد بها الدخول في الاوقات
المعينة وتكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد
غنياً وامسى زيد اميراً واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقترانه

مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين او كينونتهما بمعنى صار ولكونهما
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته وهي
امسى واضحى وظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واخواته
او اخواته الا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته
نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار
الفعل لفاعله في زمانه وما في ما عدا ما دام نافية دخلت
على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
ولهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لان
كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى
هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل
الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو
تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانها فيه
مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر والمصدر ساد

الزمان

الزمان كما في آتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد
جالسا كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا
كان الواجب فيها ان يتبع بكلام قبلها لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه
قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن
ولا تقول غدا لتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما
ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق
الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير
ولكنه لما لم يتصرف الزم عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده
وكونه غير متصرف خولف ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب اولست
على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه
نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في حيزها
واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه يلحق بكان في جواز

تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اولهما
وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا انطلقا ليس زيد لاقتضائه
ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فيجري ان لا يعمل
فيما تقدم عليه لانحطاطه في رتبته عن رتبة الافعال المتصرفة قوله
والنوع الثالث افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف
فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وانما سلبت
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك
لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج
فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب
زيد الخروج الا انهم التزموا ان مع الفعل لكونها اقرب الفعل
المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها
واوضح للغرض المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد

١٤٦

فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي حضر وجه الاداء
المقصود ولم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يخرج اللفظ
عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره
في الوجه الاول لانه لما ذكرنا ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان
في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان ان مع صلته في وجه الاول في محل النصب على الخبرية
دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كاد نفسي هالكا هلك
والتصريح بالنصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد
ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال
المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير ان تأول

[illegible]

باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انه ترك
استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته اعني المضارع ليكون دالا على مقتضاه وقد استعمل الاصل
المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت آيبا فانما حذف ان مع كاد
واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا يرى انك اذا
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعلى ذهب الاكثر
على الاستقبال الا ترى الى قوله عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا
شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال
مع كاد واثبت مع عسى وقد شبه بعض النحاة كاد من طول البلاء مصحا
فرقا آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذا لا يجري الصدق والكذب
في كاد ولم يجريان في عسى ويكون كاد ادل على التقريب استعمالهم لقرب الشيء
من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فذلك لان زيدا قريب من الامارة حصل

بل زيد انا انت المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما فحمل
كاد هذا ذاك **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام
الباب هنا عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد
يفعل كذا او كذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال
عسى على مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء **قوله** والنوع الثاني
فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان
ماضيان ودخلهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل
على صحة المذهب الاول لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة
بهما والمسألة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح
العام والذم ارادوهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يتوقع
انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس
دليلين على هذا المعنى والتزموا فيها لفظ الماضي لان الماضي

ادلّ على هذا المعنى من المضارع لانّ المضارع يشترك فيه الحال
والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال ولا يصلحان
للدلالة على الثبوت والاستقرار وامّا الماضي فهو ماضٍ ابداً
فهو بمعنى الاستقرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادلّ فلهذا فعلان ماضيان
ولا بدّ لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهراً وجب ان يكون اسماً
معرّفاً بلام الجنس او مضافاً الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل
زيد ولا تريد رجلاً دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق
فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي
تعلم تريد واحداً معهوداً قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت ونعم هو وهذا وذلك
لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس
الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذا

اذا قلت

اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا
تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك
اردت ان تكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فثنّيت وقلت
رجلان ثم ادخلت عليهما اللام فاستغرقا الجنس بمجموعهما وكذا
الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا انما اشترط ان يكون فاعلها
معرّفاً بلام الجنس او مضافاً اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح
وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذاناً بانه في الممدوح و
المذموم بهما شائع جميع الجنس المناقب والمثالب واما الاسم المرفوع
بعد الفاعل فهو المسمّى المخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدّماً خبره كانه قيل زيد نعم الرجل
فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر
وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن
الضمير العائد اليه ونظيره قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم

ولكن سيرا في عراض المواكب لان القتال في قوله اما القتال
مبتدا ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان
اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد
مسد العائد اليه والمذهب الثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف
فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل
زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام (جملة واحدة) قوله
ويضمر الفاعل اي انما اضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما الابهام فيه تحركت الطلبه
و وجد في نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي
ياتيه وكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه (بعد الابهام) للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد
وابلغ من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل
نعم الرجل رجلا فترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه
ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة

وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع
التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة
والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة
وجعلا بعد التركيب يجري نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة
هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانه سلك
بها منهاج الامثال والامثال لا تغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة
وقد اختلف فيها انه هل هو اسم او فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو
الاقوى وذهب آخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها
به وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة
لاحدهما فقولك حبذا الرجل زيد حب فعل وذا فاعله والرجل صفة
لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون

وحصل تفسير الاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا
وكذلك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على
اذ حذفت التفسير في هذا الاسم
المضمر وقد ذكر في ارتفاع المخصوص هنا وجوها الاول
ان يكون حبذا مبتدا وزيد خبره وهذا انما ياتي على قول من غلب
على الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب لارتفاع الفاعلية
بفعله وزيد بدلا منه كانه حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدا
محذوف كانه قيل لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد
والرابع ان يكون زيد مبتدا وحب خبر مقدم عليه وقد اغنى
اسم الاشارة غناء الضمير في حبه جملة وفي حبه اسما مفردا
فلا اشكال وفي حبه جملة فلانه كان متضمنا الضمير والخامس ان يرفع
زيد بالفاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية
قوله وساء مثل بئس اي يجري ساء مجرى بئس كما يجري حبذا مجرى نعم لاتفاقهما
في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فاعله فصل

جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسير والقوم
هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا
مثل القوم الذين ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد وان يجانس
المبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب
لانها الشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت
الادلة بمعنى معرفة الشيء على صفة يريد بمعنى معرفة المبتدا على كونه
مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت
زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر
كما في وان اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين كظننت زيدا
عالما او علمت الا ان هذه الافعال تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى
فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدا مفعولا
اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا ويعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل
فانه استقام

ما اصله مبتدأ وخبر اذا كان الكلام سديدًا والا فلا وحكم
ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال اخبار احسب
وخلت معاني أخر لا يتجاوز عليها مفعولًا واحدًا اما ظننت
فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في
قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب
واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني
نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من افعال القلوب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رأيت قد يكون من رؤية البصر
ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت
الضالة قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار فيها على احد المفعولين
انما امتنع الاقتصار على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدأ والخبر

وكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ كذلك لا يستغني
احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت
زيدًا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهمًا ولا تذكر من اعطيته ولك ان
المفعولين معًا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيًا منسيًا نحو
قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها
متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى لا يجوز
فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة
لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان
الثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو
زيد ظننت منطلق او زيدًا ظننت منطلقًا وانما تساويا لان في
المفعولين مقدم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم
من وجه الثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التأخر
وذلك لان الفعل لاحظ له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن

الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء ترك العمل لفظًا ومحلًا والتعليق ترك العمل لفظًا لا محلًا ع

الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال
ذوات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام ولا يخل به
لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت
زيدا اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي اياه اخللت

قوله والتعليق بالاستفهام او اللام انما علقت عند الاستفهام
لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام فيجب ان
الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما
فقد عمل الا الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لانه لا يؤدي
المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال كانت
واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة
لفظا وكانت معملة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة

اي لام الابتداء تقتضي صدر الكلام

وهي التي استثنيت لا معلقة ولا مطلقة

الباب الرابع

في العوامل المعنوية قد مضى الان ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة
عند ابي الحسن الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون
للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدأ والخبر
هكذا عند اصحابنا لان ما فيهما هو التعري من العوامل اللفظية
لاجل الاسناد وانما قيد للاسناد ايذانا بان الاسم لو عري عن العوامل
ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا حينئذ ليس خبرا او مضمرا ولا
مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها من غير
معرب لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان
يكون هذا المعنى الذي هو التعري رافعا لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل الاسناد
استحقا ان يرفعا بالاسناد عن حكم النعيق واكتسابهما المعنى

الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا
اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين
سائر وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقتضي المعنى
المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه عندهم فهذا المعنى الذي نحن
بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا في الكلمتين على انهما
اعني المبتدأ والخبر مرفوعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو كون
هذا المعنى لاقتضاء الجزئين عاملا فيهما جميعا الا ما ذهب اليه بعضهم
من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وما ذهب
اليه آخرون من انهما جميعا اعني المبتدأ والمعنى جميعا عاملان في الخبر
قوله وحق الاول ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة
والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يخبر عما هو معلوم عنده وعند
مخاطبه بما هو غير معلوم عند مخاطبه لتحصيل الفائدة هذا هو الغالب

ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بزيادة تاويل الآية
وهو هذا الحبشي من العبيد خير من ذلك الحبشي وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه
بالنكرة انما يصح بضرب من التاويل كآلة الاستفهام والنفي وما جرى مجرى النفي
والاستفهام نحو ما احد خير منك لان النفي للعموم فتحقق المعرفة او رجل في الدار
ام امرأة لانه سأل بانهما في هذه الدار رجل وقد حسن الابهام الالتباس
فيه اعني الالتباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيء ان
معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب بخصوص الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فافدته بذلك النسبة المجهول عنه كما اذا عرفت وجوده ووجود شخص
قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعتبر في ذلك حصول الفائدة وحيث وجدنا استتمام الكلام وقوله والله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقريرا او تنبيها على
ان يقال الجاحد الذي يعرف ويجحد بذلك فينزل منزلة من يجهل

واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر
لم يجز بل لو ذهب تقول اذا كان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لانك
ان زيد ابدا على الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فتعين للخبرية متقدما كان
او متأخرا الا انك لا تجعل المنطلق مبتدأ الا على تأويل الشخص الذي
ينطلق ولا تجعل زيدا خبرا الا على تأويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما
صالح لان يكون مبتدأ وخبرا فايهما قدمته يكون هو المبتدأ كما ذكرنا
هذا هو المذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه المخاطب
بالاخوة بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأ وزيد خبره وان كان مقدما
ثم ان الاختلاف انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد
منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقدم

جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد وههنا لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع انما ارتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب
الكسائي الى انه يرتفع بما تصدر به من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان
رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب
ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان
كلاما فصار له اذا معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما جعلنا عامل الرفع
لان المضارع لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة الاسم
فصار اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه
موقع جنس الاسم لانه يقع موقعا يصح وقوع الاسم الفاعل موقعه وهذا
قال الا انك لا تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد ضرب ضربا ويضرب زيد

فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل غيره وموقع المبتدا اخرى وهو اسم محض
ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير شرط انك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هنا اذ لا تقول قائم الزيدان
وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه ابتداء ولكان
من مظان صحة وقوع الاسم لا لتياتي اصلا هنا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم
كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول
ان الاصل ان يقال كاد زيد قائما على ما يستقل الاستعمال فان قلت فيجب ايضا
وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم
قلت هذه مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة
الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فما اثر فيه العامل الا ترى انك تقول من اين
جئت فيفتح اين وان كان قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى
الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب قد جعل العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف فالاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا قلت

مررت

مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورأيت الرجل الكريم فالعامل
في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنوي
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتداء
عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب
وحجة سيبويه ان الصفة قد تنزلت منزلة الجزء من الموصوف فالعامل
عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا احكمت كما انه في ملك
للاشياء ومكانها الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف
بواسطة الموصوف **قوله** ويضعفه اتباع بقولهم يا عمر الجواد واستدل ابو علي لما اختار
من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف
نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لما اختلف حركتاهما
بان كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله في المتن ولو كان فيهما
واحدا لما اختلف حكمهما ونحو يا عمر الجواد ظاهرا انه غير البين المشهور

الذي هو فما كعب بن مامة وابن سعدى بأكرم منك يا عمر الجوادا
فقد سمي اذا الاحتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال في ان العلم
قد علم في محل النداء بالنصب حيث كان مبنيا وعلى في وصف النصب لفظا
حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا لكنه ذهب اسس الدار **الباب**
الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء
التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يخص
بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما
والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه
عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد ما سبق
ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا
الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة

في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف فصار خاصا
عنه بالمجيء من الاسباب التي تقربه عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت
ضربته كان ضميره معرفة لما انه زيد في قولك في زيد ضربته من حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو المضمر ثم العلم
ثم الذي وضع اليه اذ الشيء انما يضمر بعدما عرف واعرف انواع المضمر
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما **قوله** والثاني العلم الخاص كزيد
وعمرو وقالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما
يشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت
لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو ونحوهما
قيد بقيد الخاص احترازا عما كثر من الاعلام نحو كرمن زيد يلقيته ونحو ذلك
فان لفظ العلم يطلق على اسامة باعتبار ما كان عليه العلم والمعلم كون
للافراد ويكون للاجناس نحو اسامة وثعالة ونحوهما **قوله** والثالث ما فيه
لام التعريف الجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل

منصوب على الحال من العلم النكرة في علق

محلوبة للابتداء بها الا انها لا تثبت في الدرج وعند الخليل حرف
التعريف ال كهل وبل وانما استحق التخفيف بالهمزة لكثرة دوران
الاسم الذي دخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر
عن عوارضها او فرد من افرادها فان كان الاول كان التعريف لتلك
الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف لذلك الفرد
وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون
بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فيقال ان
لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى الاستغراق
نحو قوله واخاف ان ياكله الذئب فاللام للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا
للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير ان يكون سابقا في الذكر ثم ان
المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن صلة او لا يكون والاول اسماء الاشارة
والثاني الموصولات وانما بنيت لاتفاقها بشبه الحرف في عدم استقلالها

وافتقارها

وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها معنى
تحصلا جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان
ومسلمين وكذا اللذان والذين قلنا ههنا اجوبة احدها لا نسلم ان هذان
وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة
للتثنية كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف يا في حال الجر
والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب
والجر كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا
وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا
ومما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في
التثنية لا تحذف بل تنقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان
والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية نزعته عن الحرف وثبتت قدمه
في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة

والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية يستحق الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق ذلك والموصولات نحو الذي والتي ومن وما الموصوف
ما لابد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وما نعرف
يصلا به قال وهذا مثل ان اللام في الذي زيادة واصلها الذي على وزن عمي
وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي ضرب كذا
فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل الذي ضرب كذا لم تجد
ذلك الانتظام ويدلك على زيادة اللام هنا ان ما وفي بعض لغتهم ويسقطها
الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته **قوله** فانها
لا يتم الا صلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد
والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمه
اكرمه كريم والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل التي تقع صفات
اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التعريف والتكذيب ولا يصح وقوع الامر
والنهي والاستفهام والتمني واشباهها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا لم

اذا لم

اذا لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاءني الذي اضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم
فيكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب ايضا لم علم في البيان والا
متعجبا بما يستفهم عليه سببه فلذا اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير
اخبارا نحو الذي قيل فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره
ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة عن ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة
وغيرهما الا هو هاهنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا منزلة اسم واحد
فلابد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا المشيع في
كلامهم نحو قوله اهذا الذي بعث الله رسولا وبجوز ذلك وقلما يجيء اكثر
في التنزيل من هذا الحذف الا وحذف العائد فراقه فيه الا في موضعين
احدهما قوله والذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله
وانزل عليهم بناء الذي اشاء ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها

لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك فقد مستهم الحاجة الى وصف
المعارف بالجمل توصلوا الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالأجناس
بذو وما الحكمة ان يقولوا مررت برجل فرس شاكا لو امر وقيه برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها الذي يجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة
لمن علم ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لا يعرف عينه فاذا ترتيب ذلك انه ذاك
فقل هذا الذي قدم من الحضرة اصلحت ثم ان الفرق بين الذي وبين ذو من الاول انه
تقع وصفا وهما الايقان وصفين والفرق بينهما ان ذو يختص باولي العلم
وما نسبتهم غيرهم **قوله** والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية
وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل
او غلام من عرفته وذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة
اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت
في الابهام مثل غير فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف نحو غيرك ومثلك وشبهك
وقد سبقت الاشارة فيما تقدم **قوله الفصل الثاني** في التذكير والتأنيث المذكر ما يخلو عن التأنيث

وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت ونحوهما فانها
بدل من الواو وليست للتأنيث الا ان ابن الحاجب يخصصها بحال التأنيث
والوقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو طلحت وظلمت ومنه
قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء
في الوقف كما يجيء للتأنيث لتنبيه التأنيث كذلك تجيء للفرق بين الجنس والواحد منه
كتمر وتمرة ومنه ضرب وضربة وقتل وقتلة وللمبالغة نحو علامة ونسابة ولتأكيد معنى
الجمعية نحو حجارة وللدلالة على النسب والتعريب كجهابذة وموازجة وغير ذلك
مما يطول تفصيله وشبهها بالتأنيث كونها فرعا في الاصول فرعية
التأنيث للتذكير **قوله** والالف اي الالف تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة
كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة قد يكون مختصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء
وفتح العين وقد يكون مشتركا كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين
فان الفها قد يكون للتأنيث كسلمى ومرعى ودعوى وقد يكون للالحاق

اي يكون مختصة بالمؤنث

[illegible]

كارطى وعزهى وعلامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من الصرف
ودوران غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة ايضا
يورث عدها سامة قوله وهي على ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن
كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما
ثم ان الحقيقي لما كان اقوى من غيره فاوجبوا الحاق العلامة بالمسند
المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجوزوا جاء الا في ضرورة الشعر واما غير
الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت
فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله ضعف
تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى
فمن جاءه موعظة من ربه فانه لما كان جائزا مع الفصل في غير الحقيقي
فمع الفصل يحسن ثم ان تأنيث الجمع وان كان حقيقيا الا انه دون تأنيث

الادميين لان الياء ثم التاء اعني انها لا يجمعها صورة تحقق ولا تقصد تأنيثها
وتذكيرها لذلك القصد فاشبه التأنيث غير الحقيقي فلا يجب الحاق التاء فيها عن
المثال قوله واللفظي على انه ضرب التأنيث غير الحقيقي فما يكون فيه علامة التأنيث
لفظا كالظلمة والبشرى وصحراء وقد لا يكون ثم ان التأنيث اذا لم يكن لفظا فقدر فيه
التأنيث نحو ارض ونعل بدليل ارضية ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها
من علامات التأنيث لكثرتها ولانها اصل العلامات وهذا تسمى مؤنثا سماعيا
يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسماء المقدر فيها التاء ان كانت ثلاثيا
فانه يظهر التاء بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذا التاء ظهر في
تصغيرها بالاسناد وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانه لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث
على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديمة ووريئة حيث ظهر التاء
في الرباعي وعكسه عريب وفريس ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون

مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير
والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت
تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة
وتركها نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث
نحو قوله اذا جاءك المؤمنات وقوله وقال نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد
لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انما قال
وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة
ليس بحقيقي وانما لم يجز في الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث
الا من وجه واحد بخلاف التكسير لما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير
صيغته عما عليه بل الحق بآخر الواحد واو و نون بخلاف جمع التكسير فانه
قد استونفت له صيغة **قوله** هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم
ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت

فهنا

فههنا لا بد الحاق العلامة لئلا يتوهم اسناده الى غيرها اما الحاكم آخر نحو بعدها
نحو طلع شعاعها او رفيقتها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لان التانيث ولذلك
الشمس طالع او وجه الامتناع هنا ان الجزء المفرد حكمه حكم الجزء في تذكيره وتانيثه
وجمعه من حيث كان الجزء عينه فلما كان حكمها هذا هكذا هنا واضح من تصحيحه
في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع نحو الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات
فعلت هذا اذا اسند الى الضمير المستكن واما ان تسند الى الضمير البارز نحو الرجال جاءوا وفي
والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرن والاجذاع انكسرن
وهكذا احسن خلقه وحسن [illegible] لانه [illegible] **قوله** والناس اسم
والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع ولا يجمع الانسان من لفظه لان الانسان
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة وجعل الالف واللام
عوضا عن الهمزة ولا لاجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا
وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يصح اجتماعهما في ذلك
بدليل ظهورهما في الالات تكون كطيبة نساء وباثم الناس اسم مذكر لانه ليس

يجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما
لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط واما القوم
فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اللتين
اوردهما المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء فيه مقدرة اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم الرجال دون
النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما
دخل فيه النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث واذا صغر
لم يدخل فيها الهاء وانما يلحق بها التانيث علامة ويدخل الهاء فيما يكون لغير
الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري
وما ذكره المصنف يخالفه فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق
قوله ومنه النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث

اعلم انهم وضعوا لبعض الاسماء الاجناس ثم فصلوا بينه وبين
الواحد بالتاء كتمر وتمرة وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر و
يؤنث اما التذكير فبحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع لا
وحد صورته وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى
معناه معنى الجمع مع انه واحد فاشبه تاء الجموع وذلك نحو اعجاز
نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون الا مذكرا من لفظ
لا يلتبس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة تذكرها فاردت الواحد المذكر
فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا
شاة ذكر وهذه حمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس
تانيث جميع الاشياء انما انعكس قضية التانيث والتذكير في الثلاثة
الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رعاية الاقدمية في الاعتبار على النوع
نظرا الى الافراد وقد اتت بالتذكير في العدد ثم انتهى الامر الى
النوع فاستحق الفارق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث

لزم حذف التاء في هذا من الثلاثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد
سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فواحد عشر الى تسعة عشر فبني الاسمان الاول والثاني
لان الاسمين اعني العشرة مع ما ينضم عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامتي
التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فنقول احد عشر رجلا واحدى
عشرة امرأة فمؤنث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة
لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة
وفي المذكر تسقط التاء من عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد فلان ذلك
ممتنع ايضا واثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقط من الاسم الثاني
وفي المؤنث بالعكس وتبنى العشرة تسكنها اهل الحجاز وتكسرها بنو تميم واما ما
باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلاثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة قوله والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة

الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه
اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك
لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشر بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل
انه لا يجوز الجمع بينهما كما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنا عشرك
كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا
الفصل الثالث في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة قوله اما التاكيد فيختص بالمعرفة ويكون للتكرير وفائدة التوكيد
التقرير والتحقيق واذا التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي
بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى فسجد الملائكة فان ذلك مجاز الامر
الاجنبي فان قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازال التجوز الذي في قوله تعالى فسجد الملائكة
وانه يختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يتبع في النكرة لا تقول جاءني
رجل نفسه عند اصحابنا البصريين واجازه الكوفيون فانهم قالوا اذا النكرة شائعة غير

لهما عين كالمرفوع فلا تنفصل الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه
والثالث ان التأكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم
فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام ببعضها فاذا قيل الليلة كلها اتضح المعنى الذي
وضع التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا
وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد يجيء في الكلام على وجهين تكرير
صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا فانه
جائز في كل واحد من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صريح
نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير معنى فانه وان كان تكريرا
معنى الا انه ليس بلفظه فان لفظ النفس مثلا غير لفظ زيد ثم يكتب الى الحلق
والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا مستقلا نحو جاءني نفسه
وعينه وكلا لا يؤكد بها الا المثنى لما سبق وسند الكتاب من جنس الفعل كلا ثم
الاجمع اي جمع ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل

الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون وفيما
وهي اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز
وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة
قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان ان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع
بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالمعروف
واما جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لان كل افاد
كلهم فادى ذلك الاحاطة بالجنس وان لا يبقى واحد منهم الا وقد سجد وافاد
الا انه لو لم يدل على مضي واليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت او في اوقات
مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا على اجتماع
اي اجمعهم في دفعة واحدة هكذا ذكره ابو العباس قوله الصفة هي الاسم
الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء
ليدل على بعض احوال ذاته تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل ذو علم
وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وتخالفها في المرقنين التكرار

في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخص وشخص مشتركين في
اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه
او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم امس الدابر
ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف او بحال شيء من سببه فالاول
نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس من
الرجل وانما هو للعدو وهو من سببه والغرض بالسببي ان يتصل به ضمير يرجع الى
فاذا عرفت هذا فاعلم ان التي يوصف بحسب اشياء بالاول ما كان فعلا للموصوف
الذي من سببه نحو مررت برجل قائم وابوه قاعد غلامه فان مثل هذا يخبر به ولو
وتحدث في الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه
فرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة الذي قبله لان الفاعل من سببه وهو فعل لما هو
من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام ابيه لم يجز لان الفاعل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف او من شيء
هو من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزية كالفهم والكرم والعقل

165

والفرق بين هذا وبين الاولين ان هذه الصفات قد تكون حلية فالعلاج ما كان في
من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين
احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والحلم
والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا والاشاعة فيه والرابع
النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم ثم
وبصرة فلا تنعت به فاذا نسبت قلت هاشمي انخرط في سلك الصفات
فتقول مررت برجل هاشمي وتقول رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه
لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى سائر الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية
والجمع وترك التنزل عن وتشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف به من اسماء
الاجناس نحو ضار وانحو مررت برجل ذي مال فانهم اذا ارادوا ان يصفوا
بالاجناس لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال او امراة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة توصلا
بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامراة ذات سوار

لعلم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان ظاهرها
لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك يعني رفيقك وذو موضوع
لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك
لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل
ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان القصد الجنسي في تتصف به
حتى كانه قيل امرأة متحلية ومتزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصف بها ان يتصف
بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى
كالوصف بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافته دون الى زيد
وعمرو وانما جاز ان يضاف الى العلم في نحو مررت بزيد ذي الجمال لانه كان
نكرة في الاصل فكان اسم جنس فلاجل اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس
باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم قوله اعرب هذا
الاسم حالة الافراد والتذكير كما عرب ابوه واخوه على ما سلف في صدر الكتاب
واما في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامرأة ذات مال

وكذا

١٦٧

وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بنسوة ذوات مال وذوات البيت
مال اي بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع كمسلمان
ومسلمون **قوله** وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا
للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير
والتأنيث وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف
وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتأنيث والافراد والجمع
اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا
حكم التعريف لان الشيء كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا
ومخصوصا فلا يجوز ان يقال جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان
على واحد مخصوص وظريف على الشايع من النوع لكن احدهما مناقضا
لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذا الحكم في الاعراب
فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينسحب على العامل عليها جميعا
فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت

نعم لكن السببية فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك

ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما

وبرجال قائم اخوتهم ونحو ذلك لان الصفة التي هي فعل السببية لم يكن هي حقيقة

فيجوز ان لا يطابقه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث

مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه

الصفة بعد عود الضمير وحملها الى الموصوف قد تنزل منزلة صفة كانت

من فعل الموصوف فاذا الضمير كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل

رجل كريم ابوه كان في قوة كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل

ضميره وتأنيثها في امرأة كريمة الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل السبب التي

منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير

والاعراب لما ذكرناه قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين

والايضاح ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالتمهيد

له وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كانك قلت

١٦٧

مررت بقومك في خبر آخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك ظاهرا

في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم

سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل هو المقصود

فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق

بعض ولهذا قالوا انه في حكم جملة اخرى والتابع في حكم

بخلاف الاول والثاني فانهم يستقل كل بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما

تتمة لما يتبعانه الا ان بعضها عين الاول ولا طريق الى ان تقول زيد

غلامه وحكمها الى قول ذهبت ... الاول ... بين الحمل لا تقول

زيد ... على الابتداء فقولك البدل يجيء على اربعة اضرب

احدها بدل الكل من الكل نحو رأيت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعليه قوله تعالى

اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت

زيدا رأسه اذ الرأس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث

بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه بخلاف ... لاشتمال به واشتماله عليه

بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول
مررت بحمار فسبق لسانك الى رجل فتداركته بان تبعته المقصود ولا يأتي
الا في بدل الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه
انواع البدل الاربع ووجه الحصر فيها ما ذكره بعض المتأخرين وهو ان البدل لا
من ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لا يكون والثاني
اما ان يكون له بالمبدل منه تلبس ما او لا يكون فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض
والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط فهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا
قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كان ليس من التوابع التي تتبع
في الافراد والجمع ولهذا لم يشترط ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط
في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله
الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه يستحسن في بدل النكرة من المعرفة الا
ان تكون موصوفة كالنكرة فصح اشتقاقا واصطلاحا فصل وعطف البيان هو اسم غير صفة

اعلم ان عطف البيان انما سمي بذلك لانه للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة
نحو جاءني ابو عبد الله زيد فعلم المخاطب بتعيين زيد من جملة من يكنى ابا عبد الله الجاهل
التي يعرف بزيد وهو قولك جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر عند المخاطب
الا انه يريد من يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان
الصفة مشتقة غالبا من معنى جزء في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف
البيان يدل على المقصود ولو افرد من تبعه بخلاف الصفة لانها لا تدل اذا افردت لطويل
على الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم يتقدم جريته عليه فلما
على شيء ما من صفة الطول على الجملة وان العطف والمعطوف عليه يجعلان كالاسم
واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما على التابع او من الآخر
واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص في الفرق
بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كالتمهيد له
لذكره وليس كذلك عطف البيان لان المقصود بالحديث هو الاول وورود الثاني
لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ودفع

ذلك قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان
من البكري بشر ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر في باب الاضافة قوله
والعطف بالحروف حروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء
وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد
الا انها بعد اشتراكها في الحكم تفترق قال الواو للجمع المطلق وهو الاصل في الحروف
العاطفة لدلالتها على مجرد الاشتراك فلا يتعلق بغير اخواتها لانها تفيد مع الاشتراك
شيئا آخر فتكون هي اصلا وقد اجمع النحاة على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب تعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وحمل بعض على الشافعي عليه الرحمة ان الواو
تفيد الترتيب بهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من
هذا واما الفاء فانها تفيد الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ
وثم توجبه مع التراخي ومن ثم صح ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاء
ثم عمرا بعد شهر وقوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او قوله

وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى فماول بان
ثم الحكم بان الناس قد وجد منها ثبات الاهتداء وقد وصفوا ثاني
فيه موضع عطف الانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر ههنا قوله
واو لاحد الشيئين او الاشياء او تجيء على ثلاثة اوجه احدها الشك نحو ضربت
زيدا او عمرا اذا اردت ان تخبر ضربت زيدا فاعترضك شك جوزت ان تكون ضربت
عمرا فاتيت باو والفرق انك ضربت واحدا منهما او قد يقع الاستفهام نحو
ازيد عندك او عمرو بيانا على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير نحو
اضرب زيدا او عمرا فانت امرت بضرب احدهما لا بعينه فلم يجز ان يضربهما فليس
في ذلك شك وانما هو تخيير انه يكون ههنا الاشياء موجود نسبته فيه كما يكون في التخيير
والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما
معا لم يكن عاصيا كما لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الاشتراك لا يكون
الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في جميع الاحكام نحو جاءني اما زيد
واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين في المحسوس

على التقدير ايضا من جملة حروف العطف الشيخ ابو علي الرشيد تقدمنا منها الوقوع بها الفعل المعطوف
عليه ولا دخول اما العاطفة عليها او اتفاقا اما المتضمنة لان ذكرها او جعل حرف العطف
نفسه قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام تجيء على ضربين احدهما ان تكون
متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما
عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا او الحاصل انها اذا وقعت بين المفردين فهو
متصلة واذا كانت متصلة صح انفصال الايهام او الاتصال ان تكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينهما وبين او ان الكلمة
مع ام تقدم وجود احدهما عنده فتطلب التعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده
ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيدا ان كان زيد عندك او عمرو ان كان
عنده عمرو والجواب مع او بلا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام
والجزاء الاولى نحو قولك ازيد عندك ام عنده عمرو فكانك استفهمت عن
وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا
آخر فهل كنت ام عنده عمرو والمعنى بل اعنده عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة

ولا بد

١٧٠

ولا بد معها عن اعادة الجزء فرقا بينها وبين المتصلة واما اتيانها بعد الخبر فكقولك انها لابل
ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد او كانك جزمت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم عرض هذا
لك شك جزمت له ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار واخذت في السؤال عن كونه شاة
فعلت ام شاة اي بل هي شاة قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن نظيرة
في ان المعطوف بها نقيض المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا تجيء لا الا بعد الاثبات
لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب عن الاول وجعل الامر اعراض عن الشيء
بعد الاقبال عليه فان قلت ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد
ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو قالوا بل نقيضة لا لان لا
تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه
وقد تقع بعد النفي كما تقع بعد الواجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء
عن زيد واثبته للذي بعده عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان تعلق
على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فنفيت

ان تثبتا في المحل الذي ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي الحكم ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك
في المفرد وصح دون المفرد وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي
خاصة نحو ما جاءني لكن عمرو وفي حكمه بل لاختصاصها بالاستدراك
بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل وحيانا الاستدراك بعد الايجاب ايضا
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وعن الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان
انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان
الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
واختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك
عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف لضعف
لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة

مفعولا بالمخرج الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحلق
لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقوى من المفعول لكونه واحدا لا يكون الا
ويكون المفعول واحدا او اكثر فاعطي الاثقل للاقل فاختص الاقوى بالاقل والاكثر بالاخف
انتهى كما في المنهج التوازي والتعادل قوله والملحق بالفاعل اختاره جمهور النحويين
على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن فضال الناصر وروي عن علي
ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وعن جميع الصحابة اجمعين انه قال الفاعل رفع
وما اشبه به والمفعول نصب وما وقع موقعه والمضاف اليه خفض وما جرى
مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد كما انه قد يكون الجملة الفعلية
متقدمة على الجملة الاسمية فيكون الفاعل اسندا على المبتدأ وايضا ان الفاعل
ابدا او في الغالب ثلاثة اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدأ
ابدا او في الغالب ثلاثة لاحتياجه الى الجزء الى الاسناد ومسند اليه ولا
في تقديم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق مشابهته هذه الجملة بالفاعل
فلا نعيدها قوله والمفعول احسنه انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه

على الاطلاق الا انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثته
فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا
فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلك وعلى هذا
سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمشابهتهن
فضلة في الكلام مثله والحال ايضا شبيه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها وبعد
المستثنى بالمفعول معه لان الناصب فيه متوسط حرف قوله والجر لاسم المضاف اليه
بالاضافة المعنوية انما كان الجر فيه كقوله ولا تلقوا بايديكم عن اصل لان
المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذا المعنى كقوله الله ولا تلقوا بايديكم على احد
التاويلين وكذلك المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول
على ما سبق قوله واعراب المثنى غير حقيقي كذلك اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية
ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم خاصة لان وضع
الاعراب على ان يتميز به المعاني المختلفة ومحل توارد المعاني هو الاسم دون الفعل
والحروف اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب

للاسم غير انما المضارع فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة التي ذكرها
في صدر الكتاب قوله وتقديرا لا اعرابا صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت
هو فكذا اللفظ مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا يسمى ضمير المرفوع وكذا
اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت
هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة مست الحاجة فيها الى التمييز ما كان
كناية عن منصوب او مجرور ولما لم يمكن اعرابها المبنية اوجب بناؤها فصنع لكل واحد
من هذه الاحوال صيغة ليكون دليلا على بنائها ويحصل لهم الغرض المقصود
من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوع اعراب الا انه لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل
لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما
لا يستقل عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرفتم المتصل بالاتصال وهو الذي لم يتم
الشيء بنفسه قلنا عرفنا المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوي وهذا

غير ذلك مما يلزم مما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما تلفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا وسكتا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب اي ضرب هو وهو في الشكل اما
ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل
ونفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث
فهذه الافعال الاربعة اسندت الى ما اسكن فيه من انا ونحن وانت وغير لازم
وهو ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد
نحو زيد ضرب وهند ضربت فانه كما يسند اليه يسند الى الظاهر والبارز
من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد
ضارب لانه تسند الى الظاهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على
غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا عنه
وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك لان فرع الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد
ضربته هي لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور

١٧٣

فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يفهم
اذا انفصل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما
لا يفهمان عند الحذف فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو
جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وهو قد يكون مرفوعا نحو هو فعل
كذا او منصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور
عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما
ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا ولان
يبتدأ بالكلام نحو زيد ضرب وزيدا اكرمت بخلاف المجرور **قوله** والفاظ المنفصلة
والمتصلة سبعة ولا يسوغ لفظ انا موضوع لان يكون كناية عن المتكلم
والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد يلحق الالف في حالة
الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن
فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلفة والمخاض
وكذا قيل التثنية نحو وانما المثنى والجمع على لفظ لان المتكلم لا يقترن الا بغيره متكلم

وانما تقرب اليه غائبا ومخاطبا الا ترى انك اذا اضفت في قولك نحن فعلنا
قلت انا زيد وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا
فعلنا فلهذا استوى في التثنية لفظ رابطا الاثنين فما فوقه وبني على الضم
لانه بني على معنى ضوى ومثله قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب ولكم
باتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب لخلافها [illegible]
وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انت وانت ولم يقولوا انت
بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون
اظهارا لخروجها اذ لو سكنت لكانت في الخيشوم غنة واذا حركوا اتوا بالفتحة
لخفتها ثم زادوا التاء من المتكلم وهو بين الفتحة واما اختصاص الفتحة بالمذكر والكسرة
بالمؤنث فتعديا لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم
في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس انتما انتو لان علم التثنية
هو الالف وعلم الجمع الواو ثم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالمفرد
انتا ولانهم لو قالوا انتا انتوا لالتبس بانهم [illegible] وكان يقتضي الى اجتماع

المستقلين في آخره التمكن ثم يفصلون بالميم لما كانوا ابدلوا من الواو في هو الميم
من مخرج الواو وهي تصيد على الحركة التي هي الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع
انتم وفي الاصل انتموا بدليل جمعه في الضرورة والاختيار ووجوده في
مثل الذي يكموها ونضربوه وانما حذفوا الواو تخفيفا حين امن الالتباس
ولم يحذفوا الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يسكن لان الجمع اثقل من التثنية
فالتخفيف اولى وانما ضموا ما قبل الميم فيهما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولم يجعلوا
جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر ضربن فيه نحو زيدان
فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها وانهم لم يفرقوا بين المذكر والمؤنث
والمؤنث في التثنية ولم يتركوا في الجمع جريا على سنن الظاهر وقالوا في جمع المؤنث
هن وانتن ولم يجعلوا هنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل
اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن وتقربن وشدد
لان الاصل هن وانتن فقلبت الميم نونا وادغم واما المنفصل المنصوب

اياه الا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها لواحق لا تدل على
احوال الى المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهو نظير التاء في انت
وعند الخليل انها اسماء وهي في محل الجر باضافة ايا اليها لانه مبهم فخصص
بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب
حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر المتصلة فما كان للمرفوع
منها فهو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر
ومكسورة للمخاطب المؤنث وقد اختص المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت
في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت
وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا ونحن في جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن ضربتما
في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب
اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع
فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن والالف في ضربا تثنية للمستكن الذي في
ضربا تثنية المستكن في زيد ضرب وضربتا للتاء في ضربت لما سبق ان الذكر والمؤنث

اذ المتكلم هم الفرق هنا باتحاد التاء في ضربت وكم هنا الكلام فقد حصلت
هنا الثالث المخاطب بزيادته ميم ثانية نفضي الى اجتماع الساكنين وهو مستقيم
جدا وقالوا في الجمع ضربتن بنون واحدة بخلاف ضربتن الجمع التونين هنا
بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل انها هذه حكم الضمائر اللاحقة
بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو
زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد
والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتمييز هذه الاحوال بالزوائد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين والغائبتين يضربان ويضربون كما قالوا
ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا من حركة الاعرابية
النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا في الجمع التاء لان التاء مغن
يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن
وتقول في المؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء علما للضمير المؤنث لان التاء

في أوله علامة الخطاب تمنع عن زيادة تاء أخرى عليها وأما بابها فلأنها علم التأنيث
أيضاً في هندي وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لم يفرق
في الماضي ضربتما وهو تقول في الجمع تضربن كما قالوا ضربن في الغائبات والمتكلم
لا يبرز الضمير المستتر في المضارعة في أوله يغني عن إبرازه ويؤمن من الالتباس وحكم
الأمر حكم مخاطب المضارع إلا أنه لما تسقط نون الإعراب بل التثنية أو نحوهم
وهذه النون تسقط في الجزم وأما متصل المنصوب فهو كالكاف في أكرمك
والياء في أكرمني والهاء في أكرمه ولفظ الجمع وكل لفظ المنصوب على ما تقدم
قوله الآن ياء المتكلم في المنصوب لابد من نون عماد أعلم أن ياء المتكلم إذا كان
ضمير المنصوب تسبق نون قبلها نحو ضربني ويسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من أخي الجر وهي
الكسرة فلا يكون في بنائه كسر لأنه يكون في إعرابه ثم حمل على الفعل إن وأخواتها
في ذلك تشبيها به وكذا أخواتها فأجاز حذفها للتخفيف مع كثرة الاستعمال
عما عداها نحو إني وكأني ولكني وليتي ولعلي الملحقة بحروف الشرط ولما إذا كان
ضمير مجرور فلا يجب نحو غلامي وبي ولي لأن الاسم والحرف لا يجب صونهما من الكسرة

الأخفش وعن وقد وقط لأنها لما كانت مبنية على السكون لم يحتمل الياء
معها إبقاء على سكونها وتفاديا من أن يليها الكسرة قوله ونا للمتكلم إذا كان
معه غيره يكون ما قبلها ساكنا في المرفوع إنما أسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل
لما سبقت إليه الإشارة من الفرق بين توالي أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء ألفا لسكونهما
ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا وأكرمنا ودعانا ورمانا لأن
ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال ولذا اتصل
بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر الجار يضمر العامل أعلم أنه إنما
الجار من قبيل الشذوذ ولا يكون إلا نادرا لما سبق أن الجار مع المجرور من
الجزء من الكلمة فمنها إضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الأعماق خاوي
المخترق مشتبه الأعلام لماع الخفق والكوفيون على أن الاسم مجرور
بالواو لنيابتها عن رب والبصريون على أن رب مضمرة أضمرت بعدها لكثرة
الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها

عن ذي تمائم محول اي فرقت الحق مثلك وسياق الكلام يدل عليه وقيل
فالهيتها بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم يونثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله
عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم وهو جمع تميمة وهي المعاذة وقوله محول
الذي اتى عليه الحول وبعد البيت نحو قوله رب بلد ذي صعود واصباب اي
رب بلد ذي صعود واصباب اي رب بلد وهو هنا بمعنى المفازة
والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود قوله ومن ذلك كان في
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعرابه هذا المثل
اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع
الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة
حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها
في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمر
والخبر محذوف وفي الثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا الاول خبرا

خيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول ليجزى
ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان ترفع الاول على ما ذكرنا
في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث قوله وهذه
السماعية لا تضمر الا مع شيء اخر الفاظ السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة
في اللفظ تدل عليه نحو ما ترى في اضمار ان من المثال والتي تدل عليها
الحاذم من الاشياء الخفية وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان
من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في
اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال الا علم ان الفعل بعض
ويراد معنى الحالية و [illegible] يكون عليه دليل من الحال والمقال
فالاول نحو قولك وقد رايت من يتهيأ للسفر مكة فاضمرت اذ الحال
تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال
باضمار ابصروا او قوله للمتهيئ والمستهلين معناه لاجل المتهيئ او في حقه
لان يكون المتهيئ المخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة

على المفعنية دون زيد وانصرتم واما الثالث فنحو قوله تعالى قل بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق
من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى ونصب الاسم
بعد ذلك لانك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل هذا
فتقول زيد باضمار فعل زيد اي فعل زيد لان زيد فعل لمطابقة الجواب
السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع
قوله وقريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة
التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ
الا ان الدليل عليه في قوله بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم عليه وهو
اي على اضمار الفعل
قوله كونوا هودا او نصارى وفيما نحن فيه على شريطة التفسير متأخر عنه
فمعنى قوله الا انه يعقبه في الاول ما سبق ثم لان الاسم قد يكون مرفوعا
بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو
قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد

١٧٨ خرج الا انه استغنى بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل
يقتضي الفعل فلا يليها الا اسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو
وان واذا وهلا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما
المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار
فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل
المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل
قبله ثم ان المضمر اما ان يكون غير الظاهر نحو ما ذكرنا او فعلا نحو زيدا
مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول لانه
لازم او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت
زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم ضرب
الغلام وهذا باب للاطناب فيه
مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصر
على هذا القدر فليس الري عن
التشاف
تم
م

والتم بيد اضعف لهم تحريره باستعانة الملك المنان

عن يد محمد بن مصطفى الراجي الى رحمة الرحمن

قليل الاحسان كثير العصيان غفر الطغيان

اذا حضر لم يعرف واذا غاب لم يذكر احقر الانسان

في هجرة النبوية المصطفوية ستون وتسعمائة

غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما

ولسائر المسلمين والمسلمات

برحمتك يا ارحم الراحمين

والحمد لله رب

العالمين

اللهم اشهد وندم على من حسن شغله وختمتها هكذا

لكاتب هذا الكتاب لاتنس راجع الناس كاملا

الراجي دعاء كاملا

الحديث الخامس والعشرون دعها فان القرف التلف قال صاحب الغريبين وفي الحديث
انه عم سئل عن ارض وبية فقال دعها فان القرف التلف والقرف مداناة المرض وكل شيء
قاربته فقد قارفته وفي الصحاح للجوهري وفي الحديث ان قوما شكوا اليه وباء ارضهم فقال
تحولوا فان من القرف التلف قال الامام شمس الائمة السرخسي في كتاب الاستحسان من شرح المبسوط اذا وقع
الوباء بارض فلا تدخلوا عليه واذا وقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها وذكر الطحاوي في مشكل الآثار
هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال لو دخل فابتلي وقع عنده بدخوله ولو خرج فنجا
وقع عنده انه نجا بالخروج ولا يخرج صيانة للاعتقاد فاما اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله
تعالى وانه لا يصيبه الا ما كتب الله تعالى له فلا بأس بان يدخل ويخرج الحديث السادس
والعشرون ولا يغني حذر من قدر اخرجه احمد رحمه الله من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه
والبزار رضي الله عنه من حديث ابي هريرة والحاكم رح من حديث عائشة رضي الله عنها فان قلت
فما وجه ما ذكر في كتاب الكراهية من الفتاوى الظهيرية رجل كان في بيته فاخذته الزلزلة
لا يكره له الفرار الى الفضاء بل يستحب لفرار النبي عم عن الحائط المائل قلت وجهه يظهر عند التأمل
في جوابه عم لمن قال له اتفر من قضاء الله تعالى حين فر عن الحائط المائل وهو قوله عم فراري
ايضا من قضاء الله ولقد احسن من قال عليه فوق الاشارة الواردة فيما ذكر من الخبر الحذر لا ينجي
من القدر بل يدفع البشر الى المقدر من الخير والشر وفي جامع الحكيم الترمذي مرفوعا اذا قضى الله
لعبد ان يموت بارض جعل له اليها حاجة وروي ان ملك الموت مر على سليمان عليه السلام فجعل ينظر الى
رجل من جلسائه يديم النظر اليه فقال الرجل من هذا قال عم ملك الموت قال كانه يريدني فسأل
سليمان عليه السلام ان يحمله على الريح ويلقيه ببلاد الهند ففعل ثم قال ملك الموت لسليمان عم كان
دوام نظري اليه تعجبا منه لاني امرت ان اقبض روحه بالهند وهو عندك ذكره العلامة الزمخشري
في الكشاف وفي محاضرات الامام الراغب قال ابو عبيدة لعمر رضي الله عنه حين كر راجعا عن الشام

اهدائی
۱۳۷۷

[illegible]